مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 14 أيلول 2023

عين على العدو الخميس 14-9-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو"** :شهد أمس أعمال عنف شارك فيها المئات من الفلسطينيين بالقرب من السياج الحدودي شرق قطاع غزة، وفي الحادثة تم رصد عدة حالات تفعيل عبوات وإلقاء قنابل – انتشرت قوات من الجيش الإسرائيلي في الميدان وتحركت ضد الانتهاكات – وقبل نحو ساعة رصدت محاولة إلقاء عبوة على قواتنا، وانفجرت العبوة في قطاع غزة، ما أدى إلى إصابة عدد من الأشخاص الذين كانوا بالقرب منها، ولم تقع إصابات في صفوف قواتنا."
- **مراسل القناة 14 "هاليل روزين" يرد على "أفيخاي أدرعي" :**"تم إطلاق أعيرة نارية من نوع "روجر على الفلسطينيين الذين كانوا يحاولون استهدف قواتنا وفقا لإجراءات فتح النار، ويجري التحقيق في احتمال أن" تكون إحدى مقذوفات روجر قد قامت بتفعيل العبوة."
- **إنقاذ بلا حدود :**أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة عند مستوطنة "نوفيم" شمال سلفيت.
- **القناة 12 :**الشرطة تستعد للأعياد: لأول مرة سينتشر رجل أمن مسلح في كل كنيس في القدس بسبب المخاوف من وقوع عمليات فلسطينية هناك، هذا في إطار إعلان الشرطة تعزيز قواتها في الأماكن المزدحمة وفي الأماكن المقدسة
- **إنقاذ بلا حدود :**أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة على طريق 55 بين "عزون" و"معاليه شمرون."
- **إنقاذ بلا حدود :**أضرار في مركبة إطفاء إسرائيلية بعد رشقها بالحجارة من مركبة فلسطينية مسرعة قرب مفرق جيت.

- **المتحدث باسم جيش العدو :**قوات الجيش اعتقلت الليلة قبل الماضية خلال توترات وقعت بالقرب من السياج الأمني شمال قطاع غزة 3 فلسطينيين ونقلتهم للتحقيق.
- **قناة كان :**بناءً على تقييم الأوضاع الأمنية، وتوجهات المستوى السياسي، يفرض طوق شامل على الضفة الغربية، ومعابر قطاع غزة بدءا من ظهر الجمعة وحتى ليلة السبت-الأحد القادم، تزامنا مع عيد رأس السنة العبرية.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **معاريف :**للمرة الثانية خلال ساعات: أنباء في سوريا عن هجوم إسرائيلي قرب مدينة حمص.
- **"روعي شارون"-كان :**في الهجوم الأول ظهر أمس في سوريا، تم تدمير نظام دفاع جوي، والذي من المحتمل أنه كان سيعرقل الغارة الجوية التي تم تنفيذها في الدقائق القليلة الماضية في حمص.
- **يديعوت أحرونوت :**تخطط الولايات المتحدة لتأخير تحويل 85 مليون دولار من المساعدات العسكرية لمصر، لأنها لم تستوف الشروط الأمريكية للإفراج عن السجناء السياسيين، وكذلك لأسباب أخرى، جاء ذلك في بيان باسم الكونجرس الأمريكي، وحث السيناتور الديمقراطي كريس مير في "إدارة بايدن" على تأجيل تحويل مبلغ آخر لمصر يصل إلى 235 مليون دولار.
- **موقع والا :**إصابة رجل أعمال إسرائيلي بجروح خطيرة في انفجار وقع على متن قارب في أنطاليا جنوب غرب تركيا.
- **معاريف :**وزير الخارجية الأمريكي: "السعوديون أبلغونا بأن القضية الفلسطينية بما في ذلك حل الدولتين – شرط أساسي للتطبيع مع إسرائيل."

الشأن الداخلي:

- **القناة 12" :**بن غفير" يهدد "نتنياهو" بأن حزبه لن ينصاع للائتلاف الحكومي، قبل أن يوافق "نتنياهو" على القرارات المتعلقة بالأسرى الفلسطينيين، وألا يتدخل في شؤون وزارة الأمن القومي.
- **"إسرائيل اليوم :"**عقد قادة مستوطنتي "يتسهار" و"ألون موريه" اجتماعاً استثنائياً مساء الأربعاء في موقع عملية حوارة، التي أصيب فيها اثنان من المستوطنين، ونجيا بأعجوبة، وقالوا: "الواقع لا يطاق ولا يمكن أن يستمر هكذا ولو للحظة واحدة، مطلبنا الأساسي من وزير الجيش ومن قائد المنطقة الوسطى هو السماح لنا بالعيش، نشعر أن حياتنا لم تعد تهم أحد وبمعجزة لم نشيّع اليوم جنازتين أخريين، لا يمكن أن قبول واقع يتجول فيه مسلحون بحرية لقتل أي مستوطن، نحن نطالب بنشاط عسكري منظم لمواجهة المسلحين وجمع كل الأسلحة وتغيير ميزان الردع حتى يصبح تنفيذ العمليات غير مجد بالنسبة لهم."
- **موقع القناة 7 :**قدم 14 عضو كنيست من أحزاب مختلفة التماسا إلى رئيس الشاباك "رونين" يطالبون فيه بتحسين ظروف سجن "عميرام بن أوليئيل"، المدان بقتل أفراد عائلة دوابشة في قرية دوما والمسجون في الحبس الانفرادي في سجن إيشيل، وأشار أعضاء الكنيست في رسالتهم إلى ظروف السجن القاسية التي يتعرض لها، وحالته النفسية غير المستقرة، وعدم المساواة حسب رأيهم بينه وبين الأسرى الفلسطينيين.

- **يديعوت أحرونوت** 8000 :مبنى على الأقل بُني دون إشراف ودون فحوصات جودة الخرسانة، مهددة بالانهيار حال وقوع زلزال في "كيان العدو."
- **موقع والا العبري** :استطلاع رأي: 63في المئة من الجمهور يعتقدون أن اتفاقات أوسلو أضرت بالقدرة على التوصل إلى تسوية سياسية، ويعربون عن خوفهم على مصير البلاد – 57في المئة يعتقدون بأن اتفاقات أوسلو أضرت بأمن البلاد – 45في المئة يعتقدون أنه لا توجد فرصة للتوصل إلى تسوية حقيقية مع الفلسطينيين، 67في المئة عبروا عن ثقتهم بـ "الجيش الإسرائيلي."
- **المتحدث باسم جيش العدو"** :أجرى رئيس الأركان تقييماً للوضع العملياتي في لواء الأغوار حول التحديات على الحدود الشرقية، برفقة قائد القيادة الوسطى وقادة آخرين، وفي إطار الزيارة، قام القادة بجولة عند الحدود وأطلعوا رئيس الأركان على آخر الأحداث هناك، وجهود الإجراءات المضادة لمنع تهريب الأسلحة من قبل المنظمات."
- **القناة 12** :صدامات في القدس بين متظاهرين حريديين وعناصر الشرطة؛ وتم اعتقال 2 واقتيادهما للاستجواب.
- **قناة كان** :أحد مصابي عملية إطلاق النار الليلة الماضية في حوارة: "تلقينا وابلاً من الرصاص من سلاح رشاش، إنه جحيم لا يوصف، لا أتمنى أن يمر أحد بشيء كهذا."
- **مكتب نتنياهو** :بعد لقائه مع وزير المالية "بتسلئيل سموتريتش"، أصدر رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" تعليماته لمجلس الأمن القومي بأن يعرض على الكابينت جميع القرارات التي اتخذتها الحكومة السابقة فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية، بهدف تشديد الرقابة والتأكد من تنفيذ سياسة الحكومة الحالية.
- **إذاعة جيش العدو** :مقربون من وزير المالية "بتسلئيل سموتريش" وهو المسؤول عن وحدة تنسيق أعمال الحكومة في مناطق السلطة، قالوا إنه غاضب كونه لم يكن على علم بخطوة نقل الأسلحة للسلطة، والمقربون من "سموتريتش" يعتقدون أن خطوات تسليح السلطة وكذلك جهود الوساطة في ديوان الرئيس هي محفز من "نتنياهو" لـ "غانتس" لتشكيل حكومة معه تسعى إلى إحياء اتفاقات أوسلو.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **عضو لجنة الخارجية والأمن، عضو الكنيست داني دانون"** :لا يجوز الوثوق بالسلطة الفلسطينية في أي شيء، ومن الواضح لنا أنه إذا مر مسدس أو رصاصة، فلا نعرف إلى أين سينتهي به المطاف، ولذلك، أعتقد أن رئيس الوزراء أوضح أننا لن ننقل أي أسلحة إلى السلطة الفلسطينية، حالياً الأمر يتعلق بنقل المدرعات، وهو قرار اتخذ في عهد الحكومة السابقة، وأفترض أيضاً أن هناك ضغوطاً أميركية، حكومة الليكود لن تمرر رصاصة واحدة لأيدي السلطة الفلسطينية، لقد شهدنا محدودية قدرة السلطة على مكافحة الإرهاب، وكانت هناك حالات كثيرة نفذ فيها عناصر شرطة من داخل السلطة الفلسطينية عمليات، ولهذا نأتي ونقول أننا لن نعتمد إلا على أنفسنا."
- **"بنيامين نتنياهو"** :"لا حدود للأخبار الكاذبة، فإليكم الحقائق، فمنذ تشكيل هذه الحكومة لم تنقل أي سلاح، ولو حتى سلاح واحد، إلى السلطة الفلسطينية، ما فعلناه هو تنفيذ قرار اتخذه وزير الدفاع بيني غانتس (في حكومة بينيت-لابيد) في 22 يناير الماضي، بنقل عدد من العربات المدرعة لتحل محل مركبات مدرعة أخرى أصبحت قديمة، هذا ما فعلناه، لا دروع، ولا دبابات، ولا بنادق كلاشينكوف، ولا شيء، لذلك من الجيد أن نكشف هذه الكذبة."

- **"يوآف غالانت"**: "سمعت التقارير الكاذبة حول نقل الأسلحة للسلطة، وفيما يلي ردي: منذ توليت منصبي وزيرا للدفاع، لم أوافق ولم أقم بنقل أسلحة أو معدات إلى السلطة الفلسطينية، وأي محاولة لتقديم الأمور بطريقة مختلفة هي كذب صارخ."
- **"إيتمار بن غفير"**: "سيدي رئيس الوزراء، إذا لم تخرج وتتحدث بلسانك وتنفي التقارير حول نقل الأسلحة إلى مخربي السلطة الفلسطينية – فسيكون لذلك عواقب."

* * *

مقالات

i24NEWS: إسرائيل: أرييه درعي يعلن أنه لا ينوي العودة إلى الحكومة

أعلن رئيس حزب شاس أرييه درعي يوم الأربعاء أنه لم يعد يسعى للعودة إلى الحكومة. ويأتي البيان بعد يوم من دفاع الائتلاف الحاكم عن قانون في المحكمة العليا يهدف إلى تسهيل عودته إلى الحكومة .وفي مقابلة مع موقع كيكار هاشبات الإخباري الحريدي، أشار درعي إلى أنه لن يتخذ خطوات للانضمام إلى الحكومة، على الرغم من أنه تم بالفعل إقرار قانون يحد من قدرة المحكمة (قانون أساس- تقليص بند المعقولية) علما أنه بناء على بند المعقولية، ألغت المحكمة تعيين درعي وزيرا من قبل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بدعوى أنه "غير معقول."يمكنني الاستفادة منه. وقال: "لقد ألغينا بند المعقولية، لكن لا، لا بشكل قاطع"، مضيفا أنه لن يحاول أيضا تطبيق نسخة ثالثة من "قانون درعي"، الذي يهدف إلى منع أي تدخل قضائي في مسيرته السياسية. وقال درعي إنه يفضل التركيز على الشؤون الداخلية لحزبه، مشيرا إلى أن الحزب الحريدي لديه بالفعل خمسة وزراء ممتازين. وقال: "ليس لدي أي مصلحة في العودة إلى مجلس الوزراء أو الحكومة." وأشار أيضاً إلى أن الاحتجاجات ضد الإصلاح القضائي أثرت على جدول الأعمال التشريعي. وقال: "من الواضح أن الاحتجاجات أعطتنا وجهة نظر مختلفة". ووفقا له، من السهل أن نقول "لدي الأغلبية وأنا أصوت"، ولكن أيا كان المسؤول يجب أن ينظر إلى الصورة كاملة، بما في ذلك الأحداث الجارية، وطنيا ودوليا. وأضاف "ليس سرا أننا رأينا خلال الشهر الماضي أنه لا توجد يد ممدودة في المعارضة لقبول القرار. ولذلك فإننا ندرس اتباع نهج أحادي الجانب، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي كنا على استعداد لمناقشتها مع المعارضة ."

وللتذكير، ألغت المحكمة العليا، في كانون الثاني/يناير الماضي، تعيين درعي وزيراً للداخلية، معتبرة إياه غير قانوني. واعتبر معظم القضاة التعيين "غير معقول على الإطلاق" بسبب التاريخ الإجرامي لدرعي، بعد إدانته بجرائم مختلفة وحتى إعلانه اعتزاله السياسة أثناء محاكمته في محكمة الصلح.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الكنيست يوافق على خفض أموال الوزارات، وتحويل 480 مليون شيكل لتعليم الحريديم

بقلم كاري كيلر-لين و مايكل هوروفيتس

وافقت لجنة المالية في الكنيست يوم الثلاثاء على تحويل مبلغ 736 مليون شيكل (193 مليون دولار) من مختلف الوزارات الحكومية، وسيتم تحويل حوالي 480 مليون شيكل (126 مليون دولار) منها إلى التعليم الحريدي. وبحسب بيان اللجنة، فإن المشاريع التي سيتم تمويلها من خلال التحويلات تشمل أيضا تطوير المجتمعات الدرزية والشركسية في شمال إسرائيل، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وبرامج تعليمية أخرى كجزء من "اتفاقيات سياسية ذات أهمية في الميزانية." بالإضافة إلى ذلك، سيتم تخصيص الأموال للملاجئ في سديروت وغيرها من البلدات المتخامة لغزة، تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية في القدس الشرقية والمجتمع العربي، والمشاريع الثقافية اليهودية المحلية.

وكان تحويل الأموال للتعليم الحريدي بمثابة تحقيق جزئي لوعود الائتلاف للأحزاب الحريدية بتعزيز تمويل أنظمة المجتمع التعليمية. وجاءت الأموال من تقليص شامل لتمويل الوكالات الحكومية والخدمات العامة. وتشمل الميزانيات المتأثرة تقليص مبلغ 327 ألف شيكل (85,000 دولار) من الأموال المخصصة لمساعدة الناجين من المحرقة، وتقليص 22 مليون شيكل (5.8 مليون دولار) لدعم رعاية الأطفال، وتقليص 18 مليون شيكل (4.7 مليون دولار) لرعاية المعاقين، و32 مليون شيكل (8.4 مليون دولار) لموارد وزارة التعليم الاحتياطية. وتتضمن ميزانية الدولة لعامي 2023-2024، والتي تم إقرارها في مايو، 13.7 مليار شيكل (3.5 مليار دولار) للإنفاق الاختياري، تم تخصيص 3.7 مليار شيكل (970 مليون دولار) منها لزيادة ميزانية رواتب طلاب المدارس الدينية. وتم تخصيص 1.2 مليار شيكل أخرى (315 مليون دولار) في الميزانية للمؤسسات التعليمية الحريدية الخاصة غير الخاضعة للرقابة، والتي لا تقوم الكثير منها بتدريس المواد الأساسية مثل الرياضيات واللغة الإنجليزية، في حين ستذهب أموال إضافية إلى نظام التعليم الحريدي الرسمي، ولبناء مباني للأغراض الدينية ودعم الثقافة والهوية الحريدية. وتوسع الميزانية أيضًا الرواتب لطلاب المدارس الدينية لتصل إلى 250 مليون شيكل (68 مليون دولار)، باستخدام أي أموال فائضة متبقية من تمويل المدارس الحريدية.

وقال عضو الكنيست عن حزب "يهدوت هتوراة" موشيه غافني، الذي يرأس لجنة المالية، إن التحويل هو جزء من خطته لتعزيز تمويل المدارس الحريدية، التي تخضع إلى حد كبير لوزارة التعليم، والتي ليست مطالبة بتدريس مواد المناهج الأساسية. إننا نبذل قصارى جهدنا لتصحيح الظلم الذي تراكم على مر السنين بسبب نقص التمويل لتعليم التوراة ومؤسسات التوراة"، قال غافني. وأضاف: "هذه هي المهمة الأولى التي يتم تنفيذها وفقًا لاتفاقات الائتلاف، وآمل أن نستمر، بعون الله، في سد جميع الثغرات التي أضرت بالجمهور الحريدي."

وانتقد زعيم المعارضة يائير لبيد، رئيس حزب "يش عتيد"، الحكومة لـ"إساءة معاملة أضعف المواطنين وسحق الطبقة الوسطى." وكتب في بيان أن الحكومة "يجب أن تسقط قبل أن يصبح الضرر غير قابل للإصلاح."

ونددت المعارضة بالميزانية ووصفتها بأنها "متهورة"، بينما حذر مسؤولو وزارة الخزانة من أنها قد تؤدي إلى خسارة في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة.

* * *

يديعوت: بطريقة استثنائية ومباشرة: رئيس "الموساد": إيران ستدفع ثمن الإرهاب غاليًا، وعلى الفور

بقلم رون بن يشاي

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

خطاب رئيس "الموساد" دافيد برنياع، الأحد، الذي حذر فيه من تحويل السلاح من روسيا إلى إيران، والذي من شأنه أن "يشكّل خطرًا على سلامنا"، كان استثنائيًا في مباشرته، وكذلك في خطورة الرسائل التي تضمنها؛ تجاه الولايات المتحدة، روسيا، والمجتمع الدولي عمومًا. في الواقع، لا أذكرُ خطابًا مباشرًا وغير دبلوماسي لرئيس "الموساد" الإسرائيلي منذ إقامة الدولة.

الأسلوب المباشر، رسائل الردع والتهديد الصريح الذي تضمنه الخطاب يشير إلى نية إسرائيل انتهاج دبلوماسية شعبية مباشرة لكي تكبح إيران. وفيه أيضًا ما يوضح للولايات المتحدة وروسيا ان إسرائيل والموساد لن يرتدعوا عن العمل من اجل لجم الإرهاب والبرنامج النووي الإيراني، حتى وان كانت هذه التحركات على خلاف سياسات ومصالح الولايات المتحدة وروسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة والمشرفة على برنامج إيران النووي.

رئيس "الموساد" ينظر إلى "الإرهاب" الإيراني الموجه ضد الإسرائيليين واليهود في إسرائيل والعالم على أنه الموضوع الذي يحتل المقام الأول من ناحيته في الفترة الحالية؛ لذلك فقد ابتدأ خطابه ورسائله بهذا الأمر. يُمكن القول إن الأمر نابعٌ من كون "الإرهاب" الإيراني عن طريق الوكلاء ومن خلال دعم "الإرهاب" الفلسطيني في الضفة الغربية هو الآن الموضوع الأكثر اشتعالًا من منظور الجهات الأمنية المُحبطة للإرهاب.

بطبيعة الأمور، "الموساد" يحبط الإرهاب في الخارج، لكن ليس فقط العمليات التي تحاول إيران تنفيذها من خلال وكلاء في أوروبا، إفريقيا، وآسيا، بل وتهريب السلاح والعبوات المتفجرة التي تهربها طهران عبر الأردن ولبنان للفلسطينيين في الضفة الغربية، لكي يستخدمها هؤلاء ضد مواطني إسرائيل. هنا يطلق برنياع تهديدًا صريحًا للقيادة الإيرانية والحرس الثوري، ويقرر أن العمليات التي نشهدها في السنتيْن الأخيرتيْن تتم بتوجيه القائد الإيراني الأعلى علي خامنئي، حيث يتم التنفيذ والتمويل والأوامر واختيار الأهداف من قِبل جهات سياسية إيرانية؛ الحرس الثوري.

وأشار برنياع إلى أن 27 خلية إيرانية (أعضاؤها ليس بالضرورة من الإيرانيين، وإنما من أبناء قوميات أخرى، متعددة) أحبطت في السنة الأخيرة في جميع أنحاء العالم، هذه الخلايا كانت تنوي المساس بالسياح الإسرائيليين والمؤسسات اليهودية المحلية، بالإضافة لتهريب السلاح والعبوات المتفجرة إلى مناطق الضفة، والدعم والتمويل الذي تقدمه إيران للعناصر التي تعمل ضد إسرائيل من جميع دول المنطقة.

هنا انتقل برنياع إلى التهديد الصريح، والذي يهدف إلى ردع إيران، بالقول "إلى الآن وصلنا فقط إلى النشطاء والقادة المسؤولين عن إخراج العمليات. وأقول من على هذه المنصة: إن المساس بإسرائيلي أو بيهودي، بأي طريقة - وأؤكد بأي طريقة - سيؤدي إلى تحركات في مواجهة الإيرانيين الذين أرسلوا الإرهابيين، وكذلك في مواجهة صناع القرار، من المنفذ وحتى المستوى الذي صادق على العملية ووحدة الإرهاب، وأنا أقصد ما أقول. هذه الأثمان سنجنيها بدقة عالية في عمق إيران وفي قلب طهران."

تهديد بهذا التفصيل وهذه الصلابة هو استثنائي، نادر للغاية، ليس فقط في الشرق الأوسط، وإنما في التاريخ العالمي. عدا عن تسمية صناع القرار والمسؤولين عن تنفيذ "الإرهاب" الإيراني، وعدا عن القول عن كيفية الاعتداء عليهم بالضبط؛ فقد قال كل شيء. هذه التصريحات المفصلة والاستثنائية يُراد لها أن يُسمع صداها ليس في طهران فحسب، وإنما في واشنطن والخليج العربي، التي جددت علاقاتها مع إيران في الفترة الأخيرة.

لمن يصعب عليه الفهم، قال برنياع بوضوح "آن الأوان لأن تدفع إيران الثمن بطريقة تختلف عن الماضي، النظام الإيراني ليس لديه مجال للإنكار وليس لديه حصانة بشكل خاص. كونوا متأكدين من أننا سنصل إليكم والعدالة ستتم وسيرى الجميع"، أي إنه يتضمن وبشكل مكثف كل سلسلة تحطيم "الإرهاب" الإيراني. برنياع هو رجل أفعال، لكنه كلف نفسه عناء إفهام مُستمعيه ليس فقط في جامعة رايخمان، وإنما في العالم كله، وسيما الكرملين والبيت الأبيض، الآن إيران تدير حربها "الإرهابية"، لأن النظام في طهران حصل في الفترة الأخيرة على ثقة كبيرة بنفسه، لأسبابٍ ليس أقلها الدعم الذي يتلقاه من روسيا ومن الصين.

بهذه المناسبة، أخرج برنياع بطاقة حمراء فاقعة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين أيضًا، لكن الرسالة الموجهة إليه أكثر تنقيحًا؛ فقد كشف أن روسيا رغم أنها لم تبع صواريخ قصيرة المدى وبعيدة المدى لطهران، وألمح إلى الصفقة التي تم إحباطها ولم تلغَ؛ لكنه أضاف رؤية "تنبؤية" خاصة به "لديّ شعور بأن صفقات مُماثلة سيتم إحباطها قريبًا". كما ألمح برنياع لما قصده قائلًا "تخوفنا هو أن يستجيب الروس لمطالب إيران ويوفروا الأسلحة والمواد الخام التي تشكل خطرًا على إسرائيل"، والمقصود على ما يبدو الطائرات الحربية التي تنوي روسيا بيعها لإيران، وربما الصواريخ البحرية الذكية التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، والتي تستطيع أن تحمل رأسًا حربيًا نوويًا، وربما أيضًا معادن وعناصر ومكونات تقنية نادرة متطورة مهمة لبرنامج إيران النووي العسكري.

في الواقع، فإن برنياع يقول للروس: إننا نراقبكم، ونعرف ما تفعلونه مع الإيرانيين، ورغم أننا لا نريد مواجهة مع الكرملين؛ لكننا لن نتردد في العمل على خلاف مصالحكم عندما يتعلق الأمر بأمن دولة إسرائيل. كما هو معروف، فإن هناك توازن مصالح بين روسيا وإسرائيل في سوريا، يمنع إسرائيل من تقديم مساعدة عسكرية لأوكرانيا. يُمكن الافتراض بأن العلاقات الدبلوماسية بين "الموساد" وقرنائه في أوكرانيا هي علاقات جيدة، وهذا الأمر معلوم جيدًا في الكرملين أيضًا.

مؤخرًا، أبطأت إيران من نشاطها في مجال تخصيب اليورانيوم، وتمتنع عن تخصيبه أكثر من 60%؛ بل إنها خففت اليورانيوم وقللت بالتالي من كمية اليورانيوم المخصب الذي تملكه، والتقدير بأنها تفعل ذلك لكي تتوصل إلى تفاهمات مع الولايات المتحدة لكي ترفع واشنطن العقوبات عن كاهلها.

في إسرائيل، يخشون للغاية من أن رفع العقوبات الأمريكية والغربية عن إيران، سيؤدي إلى استخدام النظام في طهران لهذه الأموال في تمويل نشاطات وكلائه، الذين يشغلون "الإرهاب" في أنحاء الشرق الأوسط والعالم، والتسلح بأنظمة قتالية بمساعدة روسيا والصين. التخوف يزداد، ففي الشهر القادم تنتهي صلاحية العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على بيع وشراء الصواريخ ومكونات الصواريخ لإيران ومنها.

بهذا الشأن، أشار برنياع إلى السفن الحربية واستعراض الولايات المتحدة قوتها في الفترة الأخيرة في منطقة الخليج الفارسي (العربي)، والتي قال بحقها "نموذج فذ للأنظمة الضرورية من أجل ردع إيران عن الاستمرار في الإرهاب". كما أكد برنياع على المبدأ الذي وفقه ستتصرف إسرائيل من الآن فصاعدًا، ووفقه على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أن يتصرفوا "تدفيع إيران الثمن من قِبل المجتمع الدولي"، وحسب قوله "على إيران أن تدفع ثمنًا اقتصاديًا وقانونيًا عن أيّ عمل إرهابي تنفذه، حتى وإن تم إحباطه في نهاية المطاف. معروف في التاريخ العالمي أن الصبر على العدوان يتسبب باستمراره، بل وتفاقمه. زيادة الثقة بالنفس ستؤدي للمزيد من العدوان والإرهاب."

بالنسبة لبرنامج إيران النووي العسكري، طلب برنياع من الوكالة الدولية بأن تضاعف مراقبة إيران، وألا تشتري أكاذيبها، وألمح إلى أن طهران تحاول دفع برنامجها النووي العسكري بشتى أنواع برامج التطوير والمشتريات التي تبدو بريئة في ظاهرها، والتي أعِدت لتمكينها من أن تكون على مسافة أسابيع قليلة من الوصول إلى السلاح النووي. في هذا الموضوع توسّع وقرر "لا يُمكن أن نسمح بأن يكون لدى إيران سلاح نووي على الإطلاق"، كما أضاف تعهدًا عندما يصدر على لسان رئيس "الموساد" فإنه يكون كمبيالة واجبة الدفع "إطلاقًا، لن يكون لدى إيران سلاح نووي". برنياع أيضًا ألمح إلى أن إسرائيل لديها استجابة لتقدم إيران في تطوير السلاح النووي، لكنه لم يفصل.

لا ينبغي أن يشك أحد في أن هذا الخطاب، وكل كلمة وردت فيه، صُودقت من قِبل رئيس الحكومة، بعد مشاورات كثيرة في مقر القيادة الأمنية ومع الجهات الأمنية الأخرى، والتي منها الجيش الإسرائيلي و"الشاباك". ولذلك، فإن هذا الخطاب المهم والمباشر حد الصراحة يُعتبر نوعًا جديدًا من الدبلوماسية الشعبوية وحرب الوعي من جانب إسرائيل تجاه الأعداء والحلفاء على حد سواء. التحذيرات الموجهة إلى طهران هي الأكثر بروزًا، لكن بايدن أيضًا، بوتين، والرئيس الصيني يتلقون - وللمرة الأولى، وعلى الملأ - رسائل مباشرة للغاية، وليست ناعمة.

رئيس "الموساد" لم يتطرق إلى الأزمة السياسية - الاجتماعية في إسرائيل حول الانقلاب القضائي بشكل مباشر، واكتفى بالقول الغامض الذي يستطيع كل واحد أن يفسره حسب رغبته "لا تفتح أبدًا بابًا لا تستطيع إغلاقه مجددًا، وليفهم مَن يفهم."

* * *

إسرائيل اليوم: سياسة يسارية في الحكومة الأكثر يمينية

بقلم أريئيل كهانا

نتنياهو أطفأ الحريق التوراتي أمام القسم اليميني من حكومته، كم هو مريح أن يتهم الحكومة السابقة "الفظيعة." غير أن المشكلة الجوهرية ما تزال قائمة، وهي مشكلة كبيرة وعميقة: أسلوب سموتريتش، بن غفير والقسم اليميني في "الليكود" يختلف بـ 180 درجة عن أسلوب نتنياهو، غالنت والمنظومة الأمنية. الأولون يعتبرون السلطة الفلسطينية كيانًا إرهابيًا مُعاديًا وفاشلًا لن يأتي بأيّ خير، والآخرون رغم أنهم ليسوا معجبين بأبي مازن، لكنهم يقولون إنه لابدّ لنا من الاعتماد عليه وعلى أجهزته، ذلك أن أيّ احتمال آخر سيكون أكثر سوءًا.

في هذه المرحلة، يد نتنياهو وغالنت والمنظومة الأمنية هي العليا، وبسبب "ضعف السلطة الفلسطينية" فإنهم يفعلون كل ما يستطيعون لكي يعززوا قوتها. يدٌ تداعب أبا مازن وتقلص أيضًا من الضرر الذي لحق بصورة نتنياهو في واشنطن. بن غفير، سموتريتش ووزراء اليمين يرون ما يحدث ويعضون على شفاههم. هكذا وتحت أنف "الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل"، تقودها سياسة يسارية لم يكن لها مثيل من أيام أوسلو المُبهجة. سياسة ضبط النفس بدأت فعلًا في أيام الحكومة السابقة، ولكنها لم تتغير في ظل الحكومة الحالية؛ بل العكس صحيح.

الإخفاق الرئيسي هو تجنب القيام بعملية عسكرية في جنين، سياسة "جز العشب" التي اتبعتها إسرائيل في الضفة الغربية، كدرس مُستفاد من الانتفاضة الثانية، انتهت رغم الدخول إلى مراكز المدن والاعتقالات بين الفينة والأخرى. لكن الأخبار المُعلنة تظهر وجود ميليشيات حقيقية في منطقة جنين، ومع ذلك يعالجونها بالملاقط. السبب "إعطاء السلطة الفلسطينية فرصة لتثبت نفسها"، "لنفهم وضعها"، "للتفكير بها"؛ نفس الكلمات التي سمعناها في سنة 1993، حتى تفجرت في سنة 2000.

تلك الحكومة اليمينية أيضًا هي التي تحبط محاولة بن غفير لتحويل فنادق "المُخربين" إلى معتقلات، ولم نقل بعد أيّ شيء عن الأموال القطرية، التي تواصل التدفق إلى غزة. وفي هذه الأيام بالتحديد، نحتفل بالذكرى الـ 30 لما يُسمى "اتفاقيات أوسلو"، والتي فشلت حسب كل الآراء. ولو أن حكومة يسارية استمرت فيها ما كان أحد ليتفاجأ، لكن أن تتمسك بها حكومة يمينية، فلا أجدُ تفسيرًا معقولًا لذلك.

* * *

هآرتس: رئيس الموساد: حتى الزعيم الإيراني سيغدو هدفاً

بقلم يوسي ميلمان

ترجمة: صحيفة القدس العربي

تهديدات رئيس الموساد، دافيد برنياع، ضد إيران غير جديدة. هي زائدة رغم أنه لم يقل شيئاً صريحاً، لكنها إشارة على خيبة أمل شخصية رفيعة أخرى في جهاز الأمن من سلوك الحكومة ورئيسها. تحدث برنياع هذا الأسبوع في لقاء عقده معهد السياسات ضد الإرهاب في جامعة رايخمان في هرتسليا. وهو اللقاء الذي أصبح تقليداً سنوياً، والذي يعتقد كبار جهاز الأمن ووزراء الحكومة أنه من الجدير إلقاء الخطابات فيه بحيث يظهرون فيها كضليعين ولديهم رؤية استراتيجية. وقال برنياع إنه في العام 2023 أحبط جهازه 27 محاولة لإيران وامتداداتها للمس بأهداف إسرائيلية ويهودية خارج البلاد. وقد حذر من أن إسرائيل لن تتردد في العمل ضد كل المسؤولين. "أقول من على هذه المنصة بأن المس بأي إسرائيلي يهودي بأي طريقة، وأؤكد بأي طريقة، سواء إيران أو أي وكيل لها، سيؤدي إلى عملية أمام الإيرانيين الذين أرسلوا الإرهابيين وأيضاً أمام متخذي القرارات، بدءاً بالمستوى التنفيذي وانتهاء بالقادة الذين صادقوا على العملية للوحدات الإرهابية. أنا أقصد ذلك. سيتم دفع هذه الأثمان في عمق إيران وفي قلب طهران". بعد ذلك، أكد برنياع أن أي عملية من هذا النوع، التي تنفذها إيران، تحصل

على المصادقة من المستوى الأعلى، أي الزعيم الأعلى خامنئي. وهذه الإشارة زائدة، حيث يمكن تفسيرها كتهديد على حياة الزعيم الأعلى.

في السابق، أسمع برنياع تهديدات مشابهة في ظهوره في مناسبات علنية. كان من الأفضل ألا يقول هذه الأقوال لثلاثة أسباب: السبب الأول أن تهديدات رئيس الموساد أو تهديدات جهة إسرائيلية رفيعة أخرى تستدعي على الفور، كشرط بافلوفي، ردوداً تهديدية من إيران. والخطابات الصارخة قد تؤدي أيضاً إلى تشديد الأعمال نفسها. السبب الثاني، أن تهديدات جهات إسرائيلية رفيعة لا تؤثر بشكل خاص على زعماء إيران، ما يؤثر عليهم وبحق ويدخلهم إلى حالة الدفاع والإحباط هو العمليات العسكرية على الأرض، مثل إحباط خطط للمس بإسرائيليين، وهي خطط ازدادت مؤخراً في أرجاء العالم، وعمليات تخريبية تنسب للموساد ضد منشآت نووية وصواريخ في إيران.

السبب الثالث هو أنه لا حاجة إلى التحدث. فإيران والعالم يعترفون بقدرة الاستخبارات الإسرائيلية. الموساد أظهر بأن أجهزة المخابرات الإيرانية والأمن في إيران، مثل حرس الثورة ووزارة المخابرات و"فيلق القدس"، هي أجهزة مخترقة. وحسب ما نشر، عمل الموساد في السنوات الأخيرة بدون أي عائق في إيران لتنفيذ عمليات تصفية وتخريب واختطاف والتحقيق مع المخطوفين.

ما كان وبحق مهماً في أقوال برنياع، وبالتحديد حظي باهتمام قليل، هو تفسيره سبب ازدياد الثقة بالنفس لدى إيران، وسبب جرأة أكثر في محاولاتها المس بأهداف إسرائيلية ويهودية، وأيضاً زيادة تزويد السلاح والوسائل القتالية لـ"حزب الله" في لبنان، ولحماس و"الجهاد الإسلامي" في الضفة الغربية.

توجد لذلك عدة أسباب، أحدها ذكره برنياع، وهو التعاون المتزايد بين روسيا وإيران، التي تزود نظام الرئيس فلادمير بوتين بالمسيرات وتقيم من أجله مصانع لإنتاجها محلياً، وتقوم بتدريب طواقمها. روسيا أيضاً أملت في أن تبيعها إيران صواريخ بعيدة المدى، لكن حسب أقوال برنياع، فهذه محاولة تم وقفها وإحباطها، دون أن يوضح كيف.

طهران تنتظر المقابل من موسكو. "الخوف هو من أن ينقل الروس لإيران ما ينقصها، مثل السلاح المتقدم الذي يعرض سلامتنا بشكل مؤكد للخطر"، أكد رئيس الموساد. بعد ذلك، تحدث برنياع أيضاً عن خطر وجودي تتعرض له إسرائيل بسبب ذلك. ربما أشار إلى أن روسيا ستزود إيران بمعدات لمشروعها النووي. وللموساد تأثير ضئيل جداً على التعاون الاستراتيجي الآخذ في التعزز بين روسيا وإيران. وهذا الضئيل تضرر بسبب سياسة أحادية الجانب من قبل حكومة إسرائيل التي تؤيد روسيا وتتنكر لأوكرانيا في الحرب الدائرة بين الدولتين. موقف متوازن أكثر لإسرائيل ربما كان سيبرد تحمس الروس ويساعد إيران. لكن فوق كل ذلك، هناك أسباب لجرأة الإيرانيين تجنب برنياع ذكرها. السبب الأول هو خطوات حكومة نتنياهو التي تضعف المجتمع الإسرائيلي وتثير لدى إيران ولدى أعداء إسرائيل الآخرين الشعور بأنها تتفكك من الداخل. السبب الثاني النابع من خطوات حكومة نتنياهو هو تدهور العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة بشكل خاص، وبينها وبين العالم الديمقراطي الليبرالي الغربي بشكل عام.

برنياع، مثل كل قادة أجهزة الأمن، يعرف أن هذه الأسباب هي المحرك الذي يعطي دعماً للوقاحة والثقة بالنفس والجرأة لإيران. بكلمات أخرى، إسرائيل بقيادة نتنياهو تلقي على نفسها تهديداً وجودياً أكبر مما تفعله إيران بقيادة خامنئي. لكن هذا لا يستطيع برنياع قوله بصفته شخصية عامة رسمية. ورغم ذلك، كان بإمكانه أن يكون حاداً أكثر في إشاراته. وكان يجب عليه وعلى قادة أجهزة الأمن الآخرين التوضيح لنتنياهو مصادر الخطر الذي تتعرض له وبحق إسرائيل. التهديد على إيران لن يغير هذا الواقع.

* * *

إسرائيل اليوم: رئيس الموساد: ضرب العمق الإيراني يسبق التطبيع مع السعودية

بقلم مئير بن شباط

في خطاب غير عادي نشرت مضمونه منظومة الإعلام الإسرائيلي في ديوان رئيس الوزراء، هدد رئيس الموساد بأن إسرائيل ستجبي ثمناً من الإيرانيين "في عمق إيران، في قلب طهران"، مقابل المس بأي إسرائيلي أو يهودي أو إدخال أسلحة إيرانية إلى أراضي إسرائيل. لقد أوضح برنياع بأن الثمن سيجبى من كل المستويات التي تشارك في أعمال كهذه، سواء نفذتها أجهزة إيران أم بواسطة فروعها ووكلائها على أنواعهم. في تناوله لخطر النووي العسكري، كرر برنياع تصريحه في الماضي: "لن نسمح بأن تحوز إيران سلاحاً نووياً أبداً". وأضاف: "لن نجلس مكتوفي الأيدي". ورغم التآكل الذي طرأ في مطارحنا على قيمة الصمت، فلا ينبغي الاشتباه به، بصفته رئيساً للموساد، بأنه تعجل في أقواله. فقد تليت كلماته عن نص مكتوب، ونشر خطابه بتوسع.

أقوال أقل.. أفعال أكثر

بكلماته، وإن كان قد فصل أوتار الكرامة والعزة الوطنية، التي تحتاج إلى تعزيز في هذا الوقت، لكن لا يمكن الافتراض بأن برنياع وجه أقواله إلى الآذان الإسرائيلية. فالمشاعر الإسرائيلية تفضل أقوالاً أقل وأفعالاً أكثر، وتتحفظ من أسلوب التهديدات المضخمة السائدة بقدر أكبر لدى أعدائنا في طهران وبيروت وغزة. حتى لو كان في الأقوال جواب ضمني على نقده لسياسة الاحتواء إزاء أعمال "حزب الله" وخصوم آخرين، فإن الجمهور يفضل أن نتحدث بالأفعال وليس بالأقوال.

إن تهديدات برنياع ليست واجبة تجاه إيران أيضاً؛ فهي واعية جيداً لأفعالها وللمخاطر التي فيها، ستعرف كي تربط بينها وبين الرد الإسرائيلي حين يأتي. وإذا كان شك بهذا الشأن، فثمة طرق عديدة سيكون ممكناً من خلالها إطلاق التلميحات بعد الفعل، لتوضح العلاقة بين العمل الإسرائيلي والفعل الإيراني. من ناحية إسرائيل، واشنطن هي التي يجب أن تكون الهدف الأساس لأقوال رئيس الموساد.

إدارة بايدن، التي سعت إلى إبقاء المشكلة الإيرانية في الظل وإبعاد خطر المواجهة العسكرية معها، ترى اليوم بشكل ملموس نتائج سياستها: ثقة ذاتية متزايدة من جانب إيران، وفي أعقابها أعمال استفزازية في مجال النووي، ومساعدة لروسيا بالمسيرات في قتالها ضد أوكرانيا، وزيادة كبيرة لمساعي الإرهاب في أرجاء العالم، انطلاقاً من الإحساس بأنها لن تدفع ثمناً حقيقياً لقاء ذلك.

أصبع اتهام

التخوف الأمريكي من تورط عسكري في الشرق الأوسط، يشكل أساساً مهماً في سياسة اللجم لدى إدارة بايدن تجاه إيران، ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة المعاكسة: اشتعال إقليمي نتيجة آلية عمل ورد فعل لا يمكن للولايات المتحدة أن تقف جانباً إزاءه. كما إن خطاب رئيس الموساد، قبل بضعة أيام من وصول رئيس الوزراء إلى لقاء مع بايدن وإلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، يشكل إعداداً جيداً لهذين الحدثين. لاعتبارات مفهومة، لم يوجه برنياع إصبع اتهام تجاه الصديقة في واشنطن، لكن حسب المثل الشعبي – فإنه "صرخ إلى الشجرة ليسمع الجمل".

أقوال إسرائيلية ثاقبة في مسألة إيران وإن كانت ستحز في آذان رجال الإدارة إياهم الذين يعملون اليوم على التطبيع بين إسرائيل والسعودية، فإنها ستعكس الواقع الذي نشأ برعايتها بأمانة، وستوضح سلم أولويات إسرائيل: تحييد التهديد الوجودي المحدق من جانب إيران يسبق حتى التطبيع مع السعودية.

* * *

هآرتس: الأزمة الدستورية وفيلم الرعب... ماذا بقي للقضاة حتى يشطبوا أنفسهم؟

في الوقت الذي بحثت فيه هيئة غير مسبوقة من كل قضاة محكمة العدل العليا الـ 15 أمس، الالتماسات ضد التعديل على القانون الأساس، فقد واصل القضاة أعضاء الائتلاف مهمة التحريض ضد المحكمة، وشككوا في صلاحيات المحكمة حتى في إجراء البحث. بدأ هذا بوزير العدل يريف لفين، مهندس الانقلاب النظامي الذي أعلن أن البحث يجرى بانعدام مطلق للصلاحية، ويشكل "مساً جسيماً بالديمقراطية وبمكانة الكنيست". وعلى حد قوله، فإن "مداولات إمكانية شطب القوانين الأساس التي هي رأس الهرم القانوني في إسرائيل، وإمكانية إخراج رئيس الوزراء إلى العجز، هما مس جسيم بحكم الشعب". سمح بحرية تعبير أضيق لرفاق لفين في الائتلاف؛ فقد غردوا بالرسالة التي أمليت عليهم كالببغاء: "لن تقبل الكنيست الدوس عليها". بطاعة جنود في جيش الانقلاب، صدح كل من أوريت ستروك، وأرئيل كلنر، وتسفي سوكوت، وليمور سون هار ميلخ، وحانوخ ميلبسكي، وسمحا روتمان، بالرسالة إياها التي ليست إلا تهديداً فظاً وصريحاً على القضاة: لا تتجرأوا على المس القوانين الأساس، خشية أن تكونوا في مواجهة مع الكنيست، التي "لن تقبل أن يداس عليها". يبدو أن الائتلاف يرى أن ذلك ليس تعديلاً على قانون الأساس: القضاء هو الذي يقف أمام المحاكمة، بل القضاة أنفسهم. بالنسبة لهم، ثمة إمكانية واحدة لقضاة محكمة العدل العليا، وهي شطب أنفسهم. الويل لهم إذا ما لمسوا القانون نفسه. أقوالهم مقدمة لفيلم الرعب "الأزمة الدستورية" التي ستنشب إذا ما دافعت المحكمة عن الديمقراطية وشطبت التعديل على القانون الأساس. لكن هذه التهديدات هي نفسها الأزمة الدستورية. وعليه، ففي الظروف المجنونة الحالية حين يتصرف الائتلاف كقطيع محرض ويؤدي إلى صدام جبهوي بين الكنيست والحكومة من جهة والمحكمة من جهة، فمن الواجب الإشارة الطيبة إلى من يتجرأون على الحفاظ على العامود الفقري ويقولون ما لم يعد لكثيرين في إسرائيل أمراً مسلماً به. الوزراء يوآف غالنت وغيلا جمليئيل وموشيه أربيل، أعلنوا بأنهم سيحترمون قرار المحكمة.

المحامي ايلان بومباخ الذي يمثل الحكومة في الالتماسات في العليا، بالغ أمس إذ شكك بالمفعول الدستوري لوثيقة الاستقلال: "لا يعقل أن 37 شخصاً لم ينتخبوا... فدون أن يقصدوا، خلقوا وثيقة تسمى "دستوراً يقيد كل الأجيال التالية"، قال. نأمل في أن موقفه، الذي هو موقف الحكومة، سيفتح عيون أعضاء آخرين في الائتلاف، خصوصاً في الليكود، على ما يجري. حان الوقت ليفهموا بأنهم أعضاء في حكومة تشكك علناً بوثيقة الاستقلال، قيمها، ومفعولها القانوني والدستوري والروحاني. إذا كانت تهديدات الائتلاف تتحقق، وإسرائيل تسير نحو صدام بين معسكر وثيقة الاستقلال هي شمعة تضيء له الطريق، ومعسكر يكافح في سبيل حق الحكومة في التصرف بشكل غير معقول، فيجدر بهم إذاً أن يعيدوا النظر في مكانهم.

* * *

يديعوت أحرونوت: مداولات "العليا".. رئيسة ومعسكران وحضور يميني "مبجل".. وأزمة تحوم

بقلم ناحوم برنياع

ملاحظات القضاة في أثناء بحث المحكمة لا تدل كثيراً على القرار الذي سيكتبونه. فبحث "العليا" الماراثوني الذي جرى أمس وفر للقضاة فرصة أن يقولوا للجمهور ما يفكرون به عن قوتهم ومكانتهم وما يفكرون به عن الأزمة في إسرائيل وعن الأخطار التي تتربص به. المعسكران الأيديولوجيان داخل المحكمة انكشفا أمام الجميع. والعرض قدمه نائبان وممثل مبجل لرئيس الوزراء، لكن الحوار الذي أداره القضاة من فوق رؤوس الملتمسين والملزمين بالرد كان أهم بكثير، أكثر احتراماً بكثير من العرض الذي قدمه ممثلو الحكم.

سجلّ نهاية إستر حايوت في رئاسة المحكمة العليا، سنسمعه عندما تنشر القرارات الحاسمة في سلسلة التماسات تتعلق بالحكومة الحالية، وسيستغرق هذا أسابيع وربما أشهراً، أظهرت في أثناء البحث زعامة هادئة وخبرة وصلاحية. لكن ليس هذا هو الأساس، الأساس هو التجسيد بأن المحكمة لا تقاتل من أجل نفسها، بل من أجل الجمهور. لكنها مهمة تكاد تكون متعذرة في مجتمع إسرائيلي مستقطب ومفعم بالتحريض.

جلستُ في أحد الأقفاص الخشبية المعدة للصحافيين في قاعة المحكمة العليا. حاولت أن أتعلم شيئاً من لغة جسد القضاة. الحقيقة، لم أتعلم كثيراً. تأثرت بقدرتهم على الجلوس لساعات والاستماع لمحامين يكررون الحجج إياها مرتين وثلاث مرات وبالحماسة الاضطرارية إياها. بشكل عام، يغرقون في كراسيهم الضخمة، المرتفعة عن الشعب. أما هذه المرة، بسبب الاكتظاظ، فأجلسوهم على مقاعد متواضعة، في مستوى العيون. تدبروا وترتبوا حسب الأقدمية وليس وفقاً لفكرهم أو لذوقهم الشخصي. امتنعوا عن الحديث فيما بينهم، لعلهم تخوفوا مما ستلتقطه الكاميرات. وتم تقسيم القضاة إلى قسمين: محافظين وليبراليين. التعابير مشوشة: القضاة المسمون محافظين، يسعون بشكل عام إلى التغيير، بروح اليمين؛ والقضاة المسمون ليبراليين يميلون للحفاظ على ما هو قاسم، بروح الوسط السياسي. باستثناء قاضية واحدة، هي غيلا شتاينتس كنفو، التي اختارت ألا تفتح فمها، كل واحد من القضاة قال أمس أموراً عرفتنا إلى أين يميل. كل القضاة ألمحوا بأن القانون الذي ألغى على المعقولية سيئ، وضار، ومصوغ بإهمال أو زائد لا داعي له. هذا لا يعني أنهم سيؤيدون إلغاءه. ويمكن القول بحذر إن ثلاثة إلى أربعة من القضاة تحدثوا بطريقة وضعتهم في المعسكر المحافظ، وربما يقررون بأن القانون فعل ناجز؛

بمعنى أن المحكمة لا يمكنها أن تلمسه. وستة إلى سبعة قضاة تحدثوا بشكل سيؤدي ربما إلى قرار بإعادة القانون إلى الكنيست، لبعض التحسينات، أو بإلغائه.

أقدر بأن جهداً كبيراً سيبذل للوصول إلى صيغة تركز على الأمور الإجرائية، ويمكن للمحافظين العيش مع مشكلة كهذه. ارتكبت في عملية التشريع أخطاء إجرائية يمكن التعلق بها. ولعل القضاة سيعرفون كيف يستغلون حقيقة أن القانون يعطي منتخبي الجمهور حماية مطلقة على قراراتهم من أي رقابة– محظور على المحكمة البحث في معقوليتها – ويترك الموظفين التابعين لهم بلا حماية. هذا تمييز فظ من ناحية قضائية وأخلاقية وعملية. حسب القانون، يمكن معاقبة موظف نفذ تعليمات مدحوضة من وزيره – لا يمكن لمس الوزير. لعله يكون مفتاحاً لحل يمنع أو يؤجل الأزمة الدستورية. المشكلة أن قانون إلغاء المعقولية لم يستهدف إلا هذا – تحرير الوزراء من رقابة المحكمة. إذا لم يكن القانون من أجلنا، فماذا يساوي؟ ستسأل الوزيرة ريغف. لقد بعث الائتلاف إلى المحكمة بثلاثة ممثلين: كل واحد وأجندته. النائب سمحا روتمان جاء ليتنازع، قرأ خطابه المكتوب – كل كلمة كانت موزونة مسبقاً. وكان الهدف إهانة القضاة وإذلالهم. لم يفعل هذا لأن النزاع والإهانة والمذلة جزء من طبيعته.

الديمقراطية عنده تعني طغيان الأغلبية، وهذا خطير بحد ذاته. والوقاحة أنه تحدث باسم الأغلبية، باسم الشعب. يخيل لي أني كنت الوحيد الذي ضحك: فما لروتمان، اليهودي المسيحاني، المنقطع، الغريب عن المجتمع الإسرائيلي والغريب عن قيمه. ومن يمثل هو وسموتريتش وستروك، باستثناء العنصر المتطرف في المستوطنات. ما الذي يعرفه عن جدول الأعمال، وعن أزمات واحتياجات الشعب الذي يتحدث باسمه. وثمة سياسية أخرى كانت هناك، تسمى تالي غوتليف. جاءت بتكليف من نفسها. دخلت، جلست في الصف الأول، أحست أنهم لا يأبهون لها، تفجرت، حصلت على النبأ العاجل الذي أرادته، وبّخت وخرجت مثلما دخلت.

مقابلهما، الممثل الثاني للائتلاف إيلان بومباخ، محامي نتنياهو، اختار طريقاً مختلفاً. سعى للتأثير على القضاة والمشاهدين في البيت بضجيج ورنين. الكثير من الهذر دون أن يقول للقضاة ما الذي يريده زبونه. من كثرة الأقوال، أطلق قولاً مهيناً وزائداً على وثيقة الاستقلال. أتاح له هذا أن يحصل على بضع مقابلات صحافية أخرى شرح فيها بأن أقواله أخرجت عن سياقها. أما ثالثهم فهو المحامي إسحق برت، الذي مثّل المستشارة القانونية للكنيست. سعى القضاة لمعرفة ما الذي قصده المشرع. أوضح لهم برت أن ليس لديه فكره عن ذلك. المستشارة في جهة، والنواب في أخرى.

بوسع القضاء في إسرائيل أن يعيش بدون "علة المعقولية" لكن لا يمكنه العيش مع استمرار الوابل النظامي للحكومة. إذا كنا نحب الحياة، ففي وقت ما يجب لهذا الميل أن يتوقف، ولعلها الفرصة

* * *

من دجاجته تأكل إسرائيل ومن بيضها السمين تستمتع.. لماذا لم تلغِ حكومات اليمين الصهيوني اتفاق أوسلو؟

وديع عواودة- القدس العربي

"ثلاثون عاماً على اتفاق أوسلو.. ما تبقى منه وما مات وماذا بعد؟"، تحت هذا العنوان نظم معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب يوماً دراسياً، بمشاركة عدد كبير من الباحثين والسياسيين من مختلف الأحزاب الصهيونية.

في الرد على السؤال؛ لماذا فشلت اتفاقية أوسلو، ولم تُفضِ لتسوية، اختلفت التوجهات والتفسيرات، فتوقفت عند اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين، بعد عامين من توقيعها، وعند مذبحة باروخ غولدشتاين في الخليل، بعد نحو العام منها، وعند ياسر عرفات "المناصر للإرهاب"، علاوة على أخطاء بنيوية فيها. وتمايزت التفسيرات في ترتيب هذه الأسباب من ناحية الخطورة والأهمية والأولوية. لكن الأغلبية الساحقة من المتحدثين في المؤتمر ومن المراقبين الإسرائيليين توقفوا أيضاً عند السؤال: لماذا لم تلغ حكومات الاحتلال المتعاقبة (خاصة أن معظمها ينتمي لليمين الصهيوني المتشدد) اتفاقية أوسلو، ما دام أنها تعتبرها علانية كارثة سياسية وأمنية لأنها تستبطن نواة لدولة فلسطينية تهدد مستقبل إسرائيل، ولأنها أدخلت آلاف المسلحين وأنتجت "سلطة إرهابية" في الأرض المحتلة عام 1967؟

لماذا لم يلغ حزب "الليكود" الحاكم اتفاق أوسلو طيلة وجوده في سدة الحكم منذ 1996؟ عن هذا السؤال يقول المستشار للشؤون السياسية- الإستراتيجية، الناطق السابق بلسان حزب "العمل" يورام دوري، إن وزير الخارجية الإسرائيلي الراحل أبا إيفن قال، ذات مرة، إن السياسة تعني الاختيار بين غير المرغوب وبين غير المحتمل، وإن إسحق رابين وشيمون بيريز قررا، بسبب هذا الفهم للسياسة، الذهاب لاتفاق أوسلو مع منظمة التحرير، مثلما أن هذا هو السبب الذي يفسر عدم إلغاء "الليكود" اتفاق أوسلو، وهو الحزب الحاكم الذي لم يتوقف عن مهاجمة أوسلو، بل وصل للسلطة بفضل حملة انتخابية تُشيطن الاتفاق، وتعتبره خطراً كبيراً على مستقبل وأمن الدولة اليهودية. ويدعو دوري لمعاينة تاريخية لاتفاقات أوسلو من 1993 وفق رؤية أبا إيفن للسياسة، ويقول إنها كانت تتمة مباشرة لتوقيع اتفاق كامب ديفيد مع مصر عام 1979، والذي يباركه الجميع اليوم، بمن فيهم معارضوه وقتها، والذي استهلّ نصه بالحديث عن القضية الفلسطينية، وعن حكم ذاتي كامل في كل الضفة والقطاع. و بيريز توصلَ لاتفاق "الخيار الأردني" مع الملك حسين، لكن شامير ألغاه، فغضب الملك، وسارعَ لفكّ الارتباط بين الأردن والضفة الغربية، تاركاً "أوجاع الرأس" لإسرائيل.

ويرى دوري أن اتفاق أوسلو عملياً هو تطبيق لاتفاق كامب ديفيد من ناحية الحكم الذاتي للفلسطينيين في غضون خمس سنوات يتخللها انسحاب إسرائيلي. ويذكر أيضاً أن بيريز توصلَ لاتفاق "الخيار الأردني" في لقاء مع العاهل الأردني الراحل الملك حسين عام 1986، لكن رئيس حكومة الاحتلال إسحق شامير ألغاه، فغضب الملك حسين، وسارعَ لقطع الصلات بين الأردن والضفة الغربية، تاركاً "أوجاع الرأس" لإسرائيل، وسرعان ما تحولت "أوجاع الرأس" هذه لانتفاضة عام 1987. ويتابع في تتبع التطورات التي سبقت أوسلو: "بعد ذلك نشبت حرب الخليج الأولى عام 1991، وشهدت منطقة تل أبيب مغادرة جماهيرية من قبل الإسرائيليين، وهذا علّم رابين درساً، وشكلت أحد عوامل قراره بضرورة الإسراع بإحراز تسوية بين إسرائيل وجاراتها".

خياران.. بين حماس والمنظمة

كما يقول دوري إن رابين وقف أمام خيارين: منظمة التحرير، التي شهدت في تلك الفترة، تراجعاً في قوتها، أو تحويل حركة حماس، حديثة العهد، لممثل للشعب الفلسطيني. وهذا خيار يقف في صلب تعريف أبا إيفن للسياسة. ويضيف: "استنتجَ رابين أن منظمة التحرير كتنظيم براغماتي علماني شريك مرغوب أكثر من حماس، التنظيم الديني الغيبي الرافض لفكرة التسوية، وهو الخيار غير المحتمل". ويقول إن هناك حاجة لتوضيح مضمون اتفاقات أوسلو، بعدما قام اليمين الصهيوني المعارض لها بتشويهها، مشيراً لما جاء في صلبها: اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل على 78% من البلاد، وبحقها بالعيش بأمن وسلام، والتزامها بتسوية الخلافات بطرق غير عنيفة، علاوة على تغيير نص الميثاق الوطني الفلسطيني. مذكراً أن اتفاق أوسلو، في المقابل، تضمنَ اعترافاً إسرائيلياً بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني. ويشير إلى أن الجانبين وقعا على تفاهمات لنقل صلاحيات إدارة شؤون وحياة الفلسطينيين في التربية والتعليم والرفاه والصحة والضرائب وغيرها للسلطة الفلسطينية. ويشير أيضاً للاتفاق على بناء شرطة فلسطينية قوية لحفظ النظام العام، فيما تبقى بيد الجيش الإسرائيلي مسؤولية الأمن. ويضيف المراقب الإسرائيلي: "اتفاقات أوسلو جديرة بأن تسمى "اتفاقات التحرير"، لأنها حررت إسرائيل من الحاجة لتمويل الخدمات المذكورة لخمسة ملايين فلسطيني، وبدونها كان نصف ميزانية إسرائيل سيذهب لصالح الفلسطينيين وتلبية احتياجاتهم". علاوة على هذه المصلحة المادية الكبيرة التي دفعت حكومات إسرائيل اليمينية لعدم إلغاء اتفاقات أوسلو يشير دوري إلى أنها شهدت ازدهاراً دبلوماسياً بعد توقيعها، فقد انهالت الاستثمارات الأجنبية عليها، بل إن اتفاقية وادي عربة مع الأردن، عام 1994، كانت تتمة لاتفاقات أوسلو.

كي لا تصبح دولة موبوءة

ويتوقف دوري عند مزاعم اليمين الصهيوني لتبرير رفضه اتفاقات أوسلو، خاصة تلك التي تقول إنها تسببت بقتل آلاف الإسرائيليين نتيجة عمليات التفجير الفلسطينية، قبل وخلال الانتفاضة الثانية، رداً على توقيع اتفاق أوسلو.

يؤكد دوري أن حياة الإسرائيليين، قبل أوسلو، لم تكن أفضل وأكثر هدوءاً، وأن مئات الإسرائيليين قتلوا منذ 1967. في المقابل، يشير أيضاً للمسبّبات الإسرائيلية: "اليوم يبدو واضحاً أن مذبحة غولدشتاين، داخل الحرم الإبراهيمي في الخليل، قد حفّزت الفلسطينيين على الرد بالمثل". ويعتبر دوري أن أوسلو جاء لتسوية مسألة سياسية عملية: الخوف من تحوّل إسرائيل لـ"دولة مصابة بالجذام" كجنوب إفريقيا التاريخية، علاوة على قضية أخلاقية يهودية: هل تواصل إسرائيل السيطرة على شعب آخر؟ وعن كل ذلك يقول: "بنظرة للخلف، من الصعب عليّ أن أفهم حكومات اليمين الصهيوني. إذا اعتقد رابين وبيريز وبراك بأن أوسلو يحل مشاكل سياسية ودبلوماسية وأمنية وأخلاقية، ولا بد من تطبيقه فلماذا لم تبادرحكومات اليمين لإلغاء هذا الاتفاق، وهي تعتبره مصيبة كبيرة تسبب بقتل آلاف الضحايا. يتضح أن حكومات نتنياهو عرفت في قرارة نفسها أن الاتفاق غير مرغوب به، لكن البديل أسوأ، وغير محتمل". وقال دوري إن أوسلو جاء لتسوية مسألة سياسية عملية: الخوف من تحوّل إسرائيل لـ"دولة مصابة بالجذام" كجنوب إفريقيا.

لماذا يكرس مؤيدو ومعارضو أوسلو الواقع الناتج عنه؟

وتوقف عند هذا السؤال الكاتب الصحفي والمخرج السينمائي الإسرائيلي نوعم شيزاف، فقال إن اتفاقات أوسلو هي ذروة نزاع داخلي في إسرائيل أدى لصياغتها من جديد. ويستذكر أن الفيلسوف اليهودي الراحل يشعياهو لايفوفيتش تحدث مع وزير الخارجية شيمون بيريز، بعد أسابيع من توقيع أوسلو، ويضيف: "رغم حالة الانفعال الكبير، في تلك الأيام، نجح لايفوفيتش بتشخيص بعض أعطال اتفاق أوسلو- من "الفترة المرحلية الطويلة حتى الهدف غير الواضح للمسيرة- فسأل؛ لماذا لم تستغل الحكومة الفرصة المواتية لتوقيع اتفاق دائم يقسم البلاد؟ من جهته عقّب بيريز بالقول إنه لا يوجد دعم لهذه المسيرة أو فرصة سياسية لتطبيقها. هذه مفاوضات تُدار دون أن يقوم أحدهم بإجبارنا عليها. لا يوجد للفلسطينيين ما يقدمونه لنا، فلا أرض لهم ولا جيش ولا موارد. هذه مفاوضات يديرها "شعب إسرائيل" مع نفسه". وقد ورد هذا الاقتباس في كتاب الباحث رون بونداك: "قنال سري".

حرب دينية

من جهته يرى النائب الصهيوني السابق في الكنيست بروفيسور آريه إلداد أن أوسلو كان بمثابة كارثة، ولم يمتلك أي فرصة للنجاح، لأنه قام على افتراضية خاطئة تقول إن السلام مع الفلسطينيين ممكن. ويعلل إلداد نظرته، التي تلقي الكرة في الملعب الفلسطيني، متجاهلاً كل جرائم الاحتلال بالقول إن الحديث لا يدور عن حرب على جغرافيا، بل هي حرب دينية، أو صدام بين حضارتين متناقضتين، وهذا أمر لا توجد له حلول، بل يستمر 1000 سنة". زاعماً أن إسرائيل كانت قبل أوسلو في ذروة بناء "جدار حديدي"، حتى جاء هذا الاتفاق وهدمه بعدما أنعش آمال الفلسطينيين بقيام دولة مستقلة لهم وبالتغلب على اليهود ونتيجة القدرات التي امتلكوها بفضل أوسلو قتل أكثر من 1000 إسرائيلي".

نتنياهو يطير على جناحي أوسلو

أما مخرج فيلم "يوميات أوسلو" دانئيل سيفان فيرى أن العمليات الفلسطينية دفعت بنيامين نتنياهو للحكم بعد اغتيال رابين بشهور، لكن الأمل بالسلام لم يمت بعد، وقتها، وهو، بدهائه، وعدَ خلال حملته الانتخابية بمواصلة مفاوضات فصوّت كثيرون له معتقدين أنه سيحقق بالمفاوضات مع الفلسطينيين صفقةً أفضل لإسرائيل. سيفان، الذي يقول إن نتنياهو أدرك الفرص الهامة لخدمة مصالح إسرائيلية في مفاوضات أوسلو وتبعاتها، ولم يبادر لإلغائها، يشير إلى أنه بعد ذلك لم ينتخب بسبب حملته المذكورة. ويتابع: "لكن الحقيقة أن المعسكر المعارض لنتنياهو لا يبحث عن سلام، ورموزه لا يعدون الإسرائيليين بحياة أفضل بفضل السلام، أما الإسرائيليون فهم مرتاحون من الحالة الوسطية الراهنة التي أنتجها أوسلو: هم غير مسؤولين عن حياة ملايين الفلسطينيين من جهة، ومن جهة أخرى فإن خطر الدولة الفلسطينية غير قائم، والجيش الإسرائيلي يسيطر على الأرض، لكن المشكلة أن هذه الحالة ليست مستقرة، ومن الممكن أن تتفكك".

حلم اليمين الصهيوني

ويرى المحامي الإسرائيلي، المختص بالقضاء العسكري والقضاء الدولي، يوئيل زينغر أن الإسرائيليين انقسموا، عام 1993، لمعسكرين؛ الأول تحمس وفرح لأوسلو، واعتبره تحولاً دراماتياً يتيح إنهاء الاحتلال، وربما يقود لمصالحة تاريخية، بينما المعسكر المعارض اعتبره خطراً حقيقياً على استمرار السيطرة اليهودية بين البحر والنهر، ومن شأنه إنتاج دولة فلسطينية سيادية في

قلب البلاد. ويقول أيضاً إنه، رغم مرور ثلاثة عقود على أوسلو، لم يطرأ تغيير بتعامل المعسكرين مع أوسلو، لكن تحليلاً منطقياً للوضع ينبغي أن يقود لمعادلة معكوسة: على اليمين أن يؤيد الاتفاق فيماعلى اليسار معارضته. ويعلل زينغر ذلك بالقول إن المبادرين لأوسلو (يسار صهيوني)، وبخلاف رغبتهم، تَشَكَّلَ واقعٌ يحقق طموحات اليمين الأصلية في ظل فقدان اتفاق دائم. ويقول زينغر إن رابين وبيريز، وبخلاف بيغن، رغبا بالتوصل لاتفاق دائم ينتج كينونة فلسطينية تقلّ عن الدولة، تعيش لجانب إسرائيل مع حدود واضحة وضمانات أمنية مع إبقاء أكبر قدر ممكن من المستوطنات في الجانب الإسرائيلي.

لم نتمن ولادة هذا الولد

ويشير زنغر إلى أن أوسلو منحَ إسرائيل شرعية لمواصلة احتلالها دون قيود زمنية ريثما يتحقق الحل الدائم، الذي يبدو اليوم غير ممكن، مثلما منحها شرعية لمواصلة الاستيطان وبقوة أكبر، بحيث يتم تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية بشكل يحول دون قيام دولة، مثلما مكّنها من التخلص من قطاع غزة. وينوه أيضاً أن اتفاق أوسلو مكّن إسرائيل من توجيه أصابع الاتهام للسلطة الفلسطينية بوقف تقدم مفاوضات السلام بعدما فشلت هذه بالحفاظ على الأمن في المناطق التي منحت لها، مثلما سيطرت حماس على القطاع. ويتابع عن المنافع الإسرائيلية الناجمة عن الإبقاء على أوسلو دون تطبيقه: "هذا الواقع الراهن المولود من أوسلو يمكن إسرائيل من تحاشي تحويل مساحات أخرى من الأرض للسلطة الفلسطينية، بدعوى أنها عاجزة عن ضمان الأمن في مناطقها الحالية، فكيف نمنحها المزيد؟ كما يشير إلى أن أوسلو دفع الأردن، ولاحقاً دولاً أخرى، للتطبيع مع إسرائيل، وعلى الصعيد الإسرائيلي الداخلي أتاح أوسلو لليمين الصهيوني بأن يمحو اليسار الصهيوني، وتكريس حكمه، استناداً للزعم أنه خلّص إسرائيل من "تبعات أوسلو الخطيرة".

ويخلص زينغر للقول: "لن يطول اليوم الذي سيلوح فيه اليمين الصهيوني باتفاق أوسلو لجانب وعد بلفور وصك الانتداب بصفته اتفاقاً منحه "كوشان طابو" على معظم أراضي الضفة الغربية". في المقابل، يقول زنغر، محذراً من أن أوسلو، ورغم فشله في تحقيق أمنيات رابين وبيريز، ورغم احتمال قيادته إسرائيل لواقع ثنائي القومية، مع نظام فصل عنصري أبرتهايد، فإن اليسار الصهيوني، بشكل ساخر، يواصل دعم أوسلو، وقد حان الوقت لأن يستيقظ هذا اليسار ويقول: "لم نتمنَّ ولادة هذا الولد". وهذا ما حذرت منه وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني، عندما قالت إن مضي إسرائيل في الوضع الراهن، وسط تهرب من تسوية الصراع مع الفلسطينيين يعني تورطها في واقع ثنائي القومية من شأنه أن ينهي الحلم الصهيوني.

الهزيمة الكاملة

في هذه المناسبة تشهد أراضي 48 كما في بقية الأراضي الفلسطينية نقاشات متزايدة حول أوسلو، ففي مقال بالعبرية، قال الدكتور رائف زريق، المحاضر في فلسفة القانون في جامعة تل أبيب، إنه عارضَ اتفاق أوسلو، ليس لقيامه على تسوية الدولتين، بل لأنه لا يعمل، ولا يمكن أن يحقق تسوية منذ ولادته. مقابل مزاعم فلسطينية رسمية وغير رسمية ترى برؤية تاريخية بعيدة المدى أن أوسلو له ظروفه وضغوطاته، وأن السلطة الفلسطينية ستبقى نواة دولة فلسطينية.

وتحت عنوان "مصيدة أوسلو: الانتحار الكبير لمنظمة التحرير وللرواية الفلسطينية"، قال زريق إن الحديث يدور عن اعتراف أحادي بائس قدمت فيه منظمة التحرير اعترافاً بإسرائيل، وعلى 78 % من الوطن، وتنازل عن ثلث الوطن، وعن حق تقرير المصير، وفي المقابل؛ اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني، بدلاً من الاعتراف بدولة فلسطينية. ويتابع زريق: "أدخلَ أوسلو الفلسطينيين في مصيدة لا يستطيعون فيها تحقيق الهدف بالمفاوضات، فيما لم يعد مجال للعودة للكفاح المسلح".

وهذا ما يؤكده أيضاً المحاضر في العلوم السياسية في جامعة حيفا بروفيسور أسعد غانم، الذي قال، في مقال تحت عنوان "أوسلو والهزيمة الكاملة": "إن حلم الدولة تبخّر إلى سلطة مساندة للاحتلال".

* * *

معهد القدس للاستراتيجية والأمن: من التهديد المحدود إلى التحدي الاستراتيجي

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

إن تسلسل الهجمات لا يتوقف، وحملة الهجمات الفلسطينية التي بدأت في مارس 2022 تتوسع وتنتشر، وتتبنى حماس المسؤولية عن بعض الهجمات، وتشجع وتساعد آخرين بالمال والسلاح، ولا يتطلب منها دفع أي ثمن مقابل ذلك. وإلى جانب عمليات الدهس وإطلاق النار على طرقات السفر وقتل المستوطنين في الضفة الغربية وداخل الكيان"، تعمل حماس على تطوير القدرات والبنية التحتية لإطلاق الصواريخ من جنين باتجاه مستوطنات جلبوع وشمال الكيان.

الصواريخ لا تزال بدائية وجميع محاولات إطلاقها باءت بالفشل حتى الآن، لكن إدخال الصواريخ كجزء من مستودع الأسلحة في شمالي الضفة الغربية قد يتطور إلى تهديد كبير، إذا لم يتم التعامل معه بحزم من قبل الجهات المختصة. كما تم إطلاق رشقة من 34 صاروخاً من لبنان باتجاه الكيان، بداية أبريل/نيسان 2023، وبحسب المتحدث باسم "الجيش الإسرائيلي" فإن عملية إطلاق النار نفذتها "حركة حماس الفلسطينية، وغني عن القول أن عملية إطلاق النار هذه مرت دون أي رد فعل "إسرائيلي" ذا مغزى. وعلى خلفية هذه الهجمات، يدعو نشطاء حماس الآن (سبتمبر 2023) سكان غزة إلى العودة للمشاركة في مسيرات العودة على طول الحدود، بعد أن بدأ تهيئة خمسة مخيمات بغرض تنظيم المسيرات والمظاهرات على طول السياج الحدودي مع الكيان، على ما يبدو على خلفية الصعوبات الاقتصادية والضغوط الداخلية التي تعيشها حركة **حماس** في قطاع غزة.

في الواقع، قطاع غزة هو المنطقة الوحيدة التي تحاول فيها **حماس** الحفاظ على الهدوء النسبي، في حين أن "حكومات إسرائيل" في كل السنوات الماضية خلقت مساحة مريحة للمنظمة من أجل تحقيق هدفين، إعادة اعمار قطاع غزة وتحسين الوضع الاقتصادي (بما في ذلك من خلال خروج حوالي 20 ألف عامل فلسطيني للعمل في إسرائيل) مقابل الهدوء في غزة.

تعمل الحركة بتعزيز قوتها العسكرية، وضمن ذلك اختبار الصواريخ الحديثة والأكثر خطورة من حيث المدى والدقة والرأس الحربي، وفي الوقت الذي تحافظ فيه حماس على الهدوء في قطاع غزة، تعمل بجهد ممنهج لتطوير وتشغيل البنية التحتية في

الضفة الغربية، كما أن حماس تشجع الهجمات حتى من قبل الفلسطينيين الذين ليسوا في صفوفها، من خلال دفع الأموال وتوفير الأسلحة. كما تعمل حماس بشكل رئيسي من خلال **صالح العاروري**، الذي يعيش في **بيروت** ويعمل تحت أعين حزب الله وبتشجيع ودعم من إيران، على إنشاء البنية التحتية للمقاومة في جنوب لبنان وتجهيز جبهة أخرى نشطة ضد "إسرائيل"، كما تشارك قيادة حماس في قطاع غزة وخارجه في جهود تصعيد الاوضاع في المسجد الأقصى والتسلل إلى الفلسطينيين في الداخل بهدف إعداد جبهة داخلية داخل الكيان.

تصرفات حماس ونواياها علنية لا تخفى على أحد

يعلن قادة حماس عن نشاطهم ويفتخرون به، بينما يستفزون "إسرائيل" ويهددونها، مستوى الثقة بالنفس لدى القادة يرتفع، كل ذلك بسبب تقديرهم بأن "إسرائيل" لن تتحرك رداً على هذا النشاط ضد قيادة المنظمة في غزة أو قيادة المنظمة الخارجية، يبدو هذا الافتراض من جانب **حماس** دقيقًا تمامًا، ومساحة الراحة التي تحافظ عليها "إسرائيل" من خلال سلوكها تسمح لحماس بدرجات أعلى من الحرية.

بينما يبدو في الوقت نفسه، على الأقل في نظر حماس وحزب الله، أن "التفضيل الإسرائيلي" هو الاحتواء، علاوة على ذلك، فإن الأزمة الداخلية التي يعيشها الكيان تنظر إليها حماس وحزب الله وإيران كمؤشر على عملية التفكك المتوقعة لـ "إسرائيل"، ما يجعل الثلاثة أقرب إلى الفرصة السانحة لهجوم متعدد الجبهات على "إسرائيل" يؤدي إلى انهيارها.

نشاط حماس في لبنان مناسب لجميع أعداء "إسرائيل"، فهو يناسب حماس لأنه يخلق تفريق أمام قيادة حماس في قطاع غزة، حيث يتم الحفاظ على الهدوء وهو أمر مريح لحزب الله في لبنان لأنه بهذه الطريقة يستمر الاحتكاك المستمر مع "إسرائيل" مع مساحة لديه للإنكار، ويبدو أن هذا يناسب "إسرائيل" أيضًا، حيث أن الهدوء في **قطاع غزة** مستمر ولا يوجد ضغط شعبي للعمل ضد **حماس** في غزة، وخلال التهدئة في غزة يمكن لـ "إسرائيل" أن تستثمر في الاستعداد للحرب في الساحة الشمالية، وفي بناء القوة لمواجهة محتملة مع إيران، وفي الأشهر الأخيرة، في تعزيز القوات في **الضفة الغربية.**

لقد وجدت **حماس** نموذجاً مثالياً، يعتمد على خمسة ساحات عمل تتيح لها المرونة والمناورة: غزة، الضفة الغربية، القدس، فلسطينيي ،48 ولبنان، مع التفريق أو التمييز بين **قطاع غزة** وساحات المقاومة الأخرى النشطة، وخاصة الضفة الغربية ولبنان. ويركز التنظيم على الهجمات في **الضفة الغربية**، مما يساهم في زعزعة استقرار **السلطة الفلسطينية**، حيث تواجه الأخيرة صعوبة في التعامل مع **حماس** وتفكيك البنية التحتية المسلحة للمنظمة، وأي جهد من هذا القبيل من جانبها يؤدي إلى صدامات بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية والشارع الفلسطيني، ويرسخ الانطباع بأنها تتعاون مع "الاحتلال الإسرائيلي."

إن الصعوبة لدى الاجهزة الأمنية الفلسطينية يجبر "إسرائيل" على التحرك في كثير من الحالات من تلقاء نفسها من أجل إحباط الهجمات، وهو نشاط عملياتي مكثف، ما يزيد بالضرورة من مستوى الاحتكاك مع السكان المدنيين الفلسطينيين ويؤدي إلى زيادة حقيقية في عدد المعتقلين والمصابين والقتلى من الفلسطينيين، وتساعد هذه النتيجة **حماس** على ترسيخ نفسها كرأس حربة لروح المقاومة الفلسطينية المسلحة.

إن إنجاز **حماس** ثلاثة أضعاف: تنجح المنظمة في تغذية وتنمية روح المقاومة المسلحة ومساهمتها الرئيسية وهي تقود إلى تزايد مستمر في نطاق النشاطات المسلحة ضد "إسرائيل"، وفي الوقت نفسه تنجح **حماس** في زعزعة مكانة **السلطة الفلسطينية**، وتعزيز نفسها على حسابها، وترسيخ نفسها كبديل شرعي للحكم في نظر الجمهور الفلسطيني.

حماس، التي تدعمها إيران وحزب الله التابع لها لا تشبه حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية المدعومة من إيران، إن اعتماد حركة الجهاد الإسلامي على إيران هو اعتماد مطلق، وعلى عكس حماس، فهي لا ترى نفسها كبديل حاكم للسلطة الفلسطينية ولا تشعر بأي التزام أو مسؤولية تجاه السكان المحليين.

جوهرها هو منظمة مقاومة، وحقها في الوجود هو الكفاح المسلح ضد "إسرائيل"، وحماس ليست منظمة مقاومة فحسب، بل هي حركة أيديولوجية وسياسية واجتماعية، تطمح إلى قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية والسيطرة على الكيان الفلسطيني، لديها أجندة واضحة للغاية، وسيطرتها على المنطقة أهم بكثير، والأهم من ذلك أنها صاحبة السيادة في قطاع غزة.

صحيح أن **حماس** يمكن أن تصمد وتستمر في العمل حتى من دون مساعدة إيرانية، لكن التقارب بين القيادة الخارجية للمنظمة بقيادة **العاروري وهنية**، وإقامة **العاروري** في **بيروت** تحت رعاية وحماية نصر الله، يجعل من **حماس** تهديداً كبيراً وأكثر تعقيداً، فهي لم تعد كياناً محصوراً ومحدوداً بمنطقة قطاع غزة فقط، إن وجودها ونفوذها في مناطق أخرى وعمق التعاون مع إيران وحزب الله يجعل من حماس خصماً أكثر خطورة، وأي مواجهة معها قد تؤدي إلى حرب متعددة الساحات.

حماس وحزب الله و إيران يدركون ذلك، ولذلك يواصلون رعاية حماس، بينما تكون "إسرائيل" منشغلة بمشاكلها في الداخل، ويُنظر إلى جيشها وقوتها العسكرية على أنها ضعيفة وفي تراجع مستمر، ويُنظر إلى حكومتها على أنها تتمتع بحرية عمل محدودة، وهو ربط يخدم الفكرة المنظمة لحرب الاستنزاف ضد "إسرائيل"، انطلاقاً من النظر اليها كمجتمع غربي مدلل محدود القدرة على الصمود في نظر محور المقاومة، لذلك، فإن الربط الذي يخدم منطق الاستنزاف والقدرة على العمل من عدة جبهات، يصبح تحدياً استراتيجياً ذا إمكانات متفجرة وخطورة عالية بشكل خاص.

هذا التقييم يتطلب تغييراً "إسرائيلياً" فيما يتعلق بغزة، إن الحفاظ على قوة **حماس** في غزة كعنصر ضروري في التفريق بين **قطاع غزة والضفة الغربية والسلطة الفلسطينية** كان "مصلحة إسرائيلية" منذ سنوات عديدة، كان منطلق مفهوم التمايز أو التفريق هو حصر نفوذ **حماس** في منطقة قطاع غزة، وخلق مساحة أكبر للمناورة السياسية في مواجهة السلطة الفلسطينية. وفي هذه الحالة، فمن غير المرجح أن تدفع "إسرائيل" الثمن الكامل للتوصل إلى اتفاق مع نصف الشعب الفلسطيني أو مع دولة فلسطينية توجد فيها منطقة متمردة تعرض الدولة الفلسطينية للخطر. لكن يبدو أن سياسة التفريق قد استنفدت جدواها، إن الأثمان التي يدفعها "الإسرائيليين" بسبب توالي الهجمات والتصعيد في **الضفة الغربية** باهظة للغاية عندما تصبح **حماس** محوراً مركزياً في معركة متعددة الجبهات ضد "إسرائيل" فهي تصبح تهديداً استراتيجيا، لم تعد "إسرائيل" قادرة على قبول المعادلة القائمة مع **حماس**، وسيتعين عليها التحرك بسرعة لتغييرها.

* * *

انعدام الثقة بين قيادتي العدو العسكرية والسياسية

تناول المحلل العسكري "عاموس هرائيل" في مقال له نشرته صحيفة "هآرتس"، الخميس، دلالات خطاب رئيس أركان جيش العدو "هرتسي هاليفي" الذي ألقاه الإثنين الماضي أمام المؤتمر المركزي للجيش بمناسبة الذكرى الخمسين لحرب 1973. وأشار إلى ما اختتم به "هاليفي" خطابه والذي قال فيه: "قد يميل أعداؤنا إلى رؤية ميزة في التهديد متعدد الساحات ضدنا. ومن الأفضل لهم أن يعرفوا ذلك عندما تتعرض إسرائيل للتهديد، إنها تعرف كيف تحشد كل مواردها، وتضع خلافاتها جانبا وتهاجم. كان الأمر نفسه في حرب يوم الغفران، وسيكون هو نفسه اليوم، إذا طلب منا ذلك." وقال "هرائيل": " الجزء الأخير عبارة عن رسالة ظل "هاليفي" يكررها منذ بدء الأزمة، ولكن هل ما زالت هذه الفكرة راسخة في الواقع، أم أنها تعكس المزيد من تجربة التفكير الإيجابي، مع التمسك بالصورة القديمة للموقف؟ ليس الجميع في هيئة الأركان العامة، وبالتأكيد ليس في المنظمات الاحتجاجية لجنود الاحتياط، يشاركونه تقييمه المتفائل. دعونا نركز للحظة على القوات الجوية: ليس هناك شك في وطنية الطيارين والملاحين وأعضاء مقر العمليات، الذين قرروا، بعد تعرضهم للعديد من الضربات، التوقف عن الخدمة احتجاجًا على تشريع الانقلاب.

ونبّه إلى أن ما حدث في أشهر الأزمة هو أن **سلوك "نتنياهو" وحكومته أدى إلى زعزعة ثقة الاحتياط فيهم**، لنفترض أن التوترات ترتفع وتزداد في إحدى الساحات، ألن يكون هناك جنود احتياط سيسألون أنفسهم هل هذا التسخين لهذه الجبهة مصطنع ومصمم لخدمة احتياجات المستوى السياسي في الأزمة السياسية؟

إن القوة الجوية، كما أوضح الشهر الماضي في مقابلة مع "هآرتس" لقائدها السابق اللواء "عميكام نوركين"، مبنية على الثقة الكاملة بين مختلف الرتب، ألن تثور الشكوك أثناء تنفيذ المهام فيما يتعلق بمسائل مثل أنواع الأهداف وطرق الهجوم؟ وبمعدل إجراءات الحرب الجوية، فإن الثقة الكاملة في القادة والمستوى السياسي مطلوبة. وبدون ذلك، يمكن أن تكون هناك آثار مدمرة على أداء سلاح الجو في الحرب. صورة أكثر قتامة بكثير من خطاب رئيس الأركان الذي تم رسمه في بداية الأسبوع في جامعة "بار إيلان"، في مؤتمر لجمعية الباحثين في المجتمع العسكري حول آثار الانقلاب على الجيش.

قال الدكتور "رؤوفين غال"، الذي كان أول رئيس للجمعية، لـ "هآرتس"، إن عدة مجموعات عمل في المؤتمر بحثت السيناريوهات النظرية التي يمكن أن تتطور من استمرار الأزمة وتطرفها، مطلع العام المقبل. وقال "غال"، وهو عميد متقاعد شغل في السابق منصب نائب رئيس مجلس الأمن القومي ورئيس قسم العلوم السلوكية في جيش العدو، إن السيناريوهات تضمنت احتمال وقوع أعمال عنف شديدة بين الشرطة والمدنيين، بين المتظاهرين المؤيدين والمعارضين للتشريع، وحتى مواجهات حادة داخل وحدات الجيش.

وأضاف "غال": "لقد توصلنا إلى استنتاج مفاده أن المشكلة الأعمق ستكون وجود صدع عميق وطويل الأمد بين المستوى السياسي والجيش". وهذا يمكن أن يؤدي إلى رفض الأوامر، تم تقديم سيناريو نظري يتسلل فيه فلسطينيون من حوارة إلى مستوطنة بالقرب من نابلس ويقتلون أربعة مستوطنين هناك. سيجتمع "الكابينت" ويأمر الجيش بتدمير عدد كبير من

المنازل في حوارة وطرد السكان منها على الفور، وفي مثل هذه الحالة، سيتعين على رئيس الأركان الاتصال بالمستشار القانوني للحكومة والسؤال عن هذا القرار، إذا لم يكن هذا أمرًا غير قانوني، مع رفع تحذير شديد حوله."

وأضاف "غال" أنه إذا استمرت الأزمة، فمن المتوقع أن تتغلغل آثارها في جميع فروع الجيش والمؤسسة الأمنية، بما في ذلك الموظفون الدائمون والجيش النظامي والمجندين القادمين للخدمة، وقال إنهم توقعوا أضرارا سيكون من المستحيل إصلاحها، على الأقل ليس على المدى القصير، كما أخذ بعضهم في الاعتبار الاحتمال الشديد الذي قد يتحول فيه الخلاف إلى أعمال عنف داخل الوحدات نفسها.

"غال"، مثل بعض زملائه، لا يشارك "هاليفي" تفاؤله بشأن ما سيحدث في يوم القيادة (يوم اختبار قرار الحرب). وأضاف أن "الفكر كان دائما أنه في حالة وجود تهديد خارجي، ستتحد الصفوف على الفور ويقف الجنود في الطوابير للخدمة العسكرية، لكن مع استمرار الأزمة الداخلية، لن يكون هذا صحيحا بالضرورة سيكون هناك أشخاص سيقولون: الحكومة طبخت المواجهة العسكرية وفجرت تهديدا لأغراض سياسية نحن لن نلتزم بالالتحاق بالخدمة العسكرية.

* * *

أخبار 12: مواجهة جديدة في الائتلاف..اتفاق "نتنياهو" مع "هاليفي" وتراجع "سموتريتش"

سجالات الميزانية داخل حكومة العدو لا تتوقف، وهذه المرة، مواجهة جديدة بين وزير جيش العدو "يوآف غالانت" ووزير المالية "بتسلئيل سموتريتش." ومحور الخلاف، الاتفاق على زيادة معاشات منتسبي الخدمة الدائمة، حيث اتفق جيش العدو بالفعل على هذا الأمر مع وزارتي "الجيش" والمالية، ولكن الآن أعلن "سموتريتش" أنه يتراجع عن الاتفاق وادعى أنه من المناسب أن تذهب الأموال إلى أماكن أخرى داخل جيش العدو. والإضافة المقترحة تسمى "زيادة رئيس الأركان"، وهي في الواقع منحة يوافق عليها رئيس أركان جيش العدو لكل شخص في الخدمة الدائمة قبل تقاعده من جيش العدو.

وقد أوضحت المحكمة العليا أن شرط استمرار الزيادة هو ترسيخها في تشريع، الاتفاقية مكتوبة وموقعة بالفعل، وتم تأكيد البيانات والأرقام، لكن "سموتريتش"، الوزير في وزارة "الجيش" والذي يشغل أيضًا منصب وزير المالية قرر التراجع وإعادة النظر في هذه الخطوة. وأوضحت مصادر مشاركة في المحادثات، أن "سموتريتش" أكد أنه من الممكن، في رأيه، استثمار مليار شيكل في أماكن أخرى داخل جيش العدو، بدلاً من أن تذهب إلى منتسبي الخدمة الدائمة، وذلك على الرغم من علمه بأن هذه منحة مهمة بشكل خاص لجيش العدو ولرئيس أركانه.

ويرى وزير جيش العدو "يوآف غالانت" ورئيس أركان جيشه "هرتسي هاليفي" أهمية كبيرة في مواصلة المناقشات حول هذا الموضوع وفي انعقاد اللجنة الوزارية للتشريع التي لم تجتمع بسبب انسحاب "سموتريتش"، حاليا طلبت حكومة العدو تمديدًا آخر من المحكمة العليا، ولم يصدر أي رد من مجلس وزراء العدو ورئيس أركان جيشه.

* * *

مسؤول أمني في الكيان: إذا احتجنا فسنقوم بنقل الذخيرة والأسلحة إلى السلطة

الضجة في حكومة العدو حول نقل الأسلحة والعربات المدرعة إلى السلطة الفلسطينية تستمر في إثارة النظام السياسي بالكيان، وكذلك منظومته الأمنية، وبعد هجوم الوزير المتطرف "إيتمار بن غفير" ونفي رئيس حكومة العدو "نتنياهو"، مسؤول أمني كبير في الكيان يوضح أنه إذا لزم الأمر سينقلون ذخيرة إلى الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية. وأوضح المسؤول الأمني في حديث مع القناة 12 أننا "سنواجه الأزمة نفسها بالضبط في غضون أسابيع قليلة"، مضيفًا، "لا يوجد شيء اسمه عدم إدخال وسائل للسلطة، من المستحيل الإمساك بالعصا من كلا الطرفين، فلا يُعقل أن تطلب منهم العمل ضد منظمات المقاومة ثم لا تزودهم بالأدوات، بما في ذلك الذخيرة"، وتؤكد القناة 12، أن المسؤول نفسه يقصد بشكل رئيسي الرصاص ومسدسات الشرطة.

المنظومة الأمنية في الكيان لا تدعم هذه الخطوة فحسب، بل تفكر أيضًا في اتخاذ وسائل مساعدة إضافية، الحديث عن 8 مدرعات تم نقلها من الأمريكان وبموافقة "إسرائيلية" إلى السلطة الفلسطينية، والهدف هو السماح لأجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية بالعمل في نابلس وجنين تحت النار وفقا لمصلحة العدو، كما أن الكيان لا ينوي عدم تلبية رغبة الولايات المتحدة. وأوصت المنظومة الأمنية كلها في الكيان، بموافقة مجلس وزراء العدو "الكابينت"، بتنفيذ هذه الخطوات والنظر في خطوات أخرى لاحقا، كل هذا طبعاً بحسب طبيعة نشاط السلطة في نابلس وجنين ضد تنظيمات المقاومة. وأكدت مصادر في المنظومة الأمنية بالكيان، أنه طالما أن نشاط السلطة فعال ويكبح المقاومة فإن ذلك سيساعد ويسمح باتخاذ خطوات إضافية، ليس فقط اقتصادية، بل أيضا عتاد ووسائل لمساعدتهم.

الردود والتهديدات ونفي "نتنياهو.."

اندلعت العاصفة صباح اليوم، مع النشر عن شحنة من حوالي 1500 قطعة سلاح نقلت من الولايات المتحدة مباشرة، عبر معبر اللنبي إلى السلطة الفلسطينية، ولم تتأخر ردود وزراء حكومة "نتنياهو" في التأكيد بأن هذا خطأ، وحذر الوزير المتطرف "إيتمار بن غفير" من عواقب ذلك. ووجه "بن غفير" رسالة لـ"نتنياهو"، بأنه إذا لم يتعهد بصوته –يقصد بالفيديو- بأن المنشورات حول نقل الأسلحة إلى السلطة الفلسطينية خاطئة، ستكون هناك عواقب لذلك."

من جانبه نفى رئيس حكومة العدو هذه التقارير، وقال في مقطع فيديو قام بتصويره: "منذ تشكيل هذه الحكومة لم تنقل أي سلاح، ولا حتى قطعة سلاح واحدة إلى السلطة الفلسطينية." وأوضح لاحقا: "ما قمنا به هو تنفيذ قرار اتخذه وزير "الجيش" الأسبق "بيني غانتس"، في حكومة "بينيت لابيد" في كانون الثاني/يناير من العام الماضي، بنقل عدد من العربات المدرعة لتحل محل مركبات أخرى أصبحت قديمة. وأضاف نتنياهو: "هذا ما تم فعله لا مدرعات ولا دبابات ولا شيء، في بعض الأحيان حتى الأخبار الكاذبة ليست محصنة، ومن الجيد أن نكشف هذه الكذبة." كما نفى مكتب وزير جيش العدو "يوآف غالانت" ما نشر وقال، على عكس التحريف الذي ظهر في التقارير المختلفة، منذ تولى "غالانت" منصبه، لم تتم الموافقة على نقل الأسلحة الفتاكة أو الأسلحة إلى السلطة الفلسطينية." وأوضح مكتبه، أنه تم نقل نحو 10 مدرعات أمريكية وسيتم في المستقبل نقل وسائل لتفريق المظاهرات، من أجل السماح للسلطة الفلسطينية بالحكم في جنين ونابلس.

* * *

بعد تهديد "بن غفير" .. "نتنياهو" يخرج لنفي خبر نقل أسلحة للسلطة

نفى رئيس وزراء العدو الإسرائيلي، "بنيامين نتنياهو" -بعد هجمات عليه- خبر نقل أسلحة للسلطة، زاعمًا أنه تم تطبيق قرار لنقل عدة مركبات (آليات) مصفحة، وليست مدرعات ولا دبابات. وظهور "نتنياهو"، يأتي بعد تهديد "بن غفير" له وطلبه منه الخروج فوراً بصوته وصورته لنفي نقل سلاح للسلطة، فيما أكدت جهات أمنية "إسرائيلية" وفلسطينية أنه تم لقمع الفلسطينيين؛ "نتنياهو" يرضخ ويخرج بمقطع مصور فوراً بعد تهديد "بن غفير" له. وظهر "نتنياهو" خلال فيديو مصوّر، لنفي التقارير التي أكدت نقل أسلحة للسلطة، وقال "لا يوجد حدود للأخبار المفبركة، فمنذ تشكيل هذه الحكومة لم تنقل أي أسلحة، ولا حتى قطعة واحدة للسلطة الفلسطينية."

والتقى أمس رئيس مجلس الأمن القومي لدى العدو "هنغفي" مع الوزراء "شيكلي وستروك"، وحسب الحاضرين بالمقابلة قال إنه لا يوجد معنى لمعارضة نقل الأسلحة للسلطة. وأوضح "نتنياهو" خلال الفيديو أن الذي تم هو تطبيق لقرارات تم اتخاذها على يد وزير الجيش السابق "بيني غانتس"، بشهر يناير بالعام الماضي، وهو قرار لنقل عدة مركبات محصنة (مصفحة، أو مدرعة) لاستبدال المركبات القديمة، وأضاف: "هذا ما حصل، وهذه المركبات ليست مدرعات ولا دبابات ولا أي شيء آخر، أحيانا الأخبار الكاذبة تكون غير محمية، وجيد أننا نحن نخرق هذه الأكاذيب."

* * *

حزبه لن يصوت مع الائتلاف.."بن غفير" يهدد إذا لم يتم المو افقة على إجراءاته بحق الأسرى

طلب رئيس حكومة العدو "بنيامين نتنياهو" من ما يسمى بـ"وزير الأمن القومي" في الكيان "إيتمار بن غفير" أن يشرب معه

نخب العيد في ورشة للائتلاف التي عقدت اليوم الأربعاء في القدس، فوافق "بن غفير." ولكن، بعد لحظة همس "بن غفير" في أذن "نتنياهو" برسالة تهديد مفادها أن حزبه لن يكون ملزمًا بالتصويت للائتلاف في الحكومة والكنيست، طالما لم يتم الموافقة على إجراءاته بحق الأسرى.

في أعقاب الاجتماع الذي عقده حزب "عوتسما يهوديت" في وقت سابق اليوم، أكد "بن غفير" أن "حزبه يطرح مطلبًا لا هوادة فيه لإجراء تغييرات كبيرة في ظروف الأسرى الأمنيين في سجون العدو، وإنهاء سياسة المخيمات الصيفية وسيطرة الأسرى في السجون، وذلك بحكم وظيفته وصلاحيته كوزير لـ"الأمن القومي"، وهذا المطلب هو مطلب أساسي من جانب عوتسما يهوديت."

* * *

الدروس المستفادة من أوسلو

رئيس معهد القدس للاستراتيجية والأمن أفرايم عنبر

إن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تنضج بعد لتسوية تاريخية مع الحركة الصهيونية، وسيستمر الصراع العنيف في

المستقبل المنظور، وطالما استمر هذا الوضع، سيكون على كيان العدو أن يسيطر عسكريا على المنطقة بأكملها، إن الفشل في حل القضية الفلسطينية على وجه التحديد يوضح أن الفلسطينيين ليس لديهم حق النقض على إقامة علاقات عامة وعلاقات متبادلة المنفعة بين الدول العربية وإسرائيل." يمكن أيضًا التعلم من حالات الفشل، لقد ارتكزت اتفاقيات أوسلو على افتراض أن هناك تغييراً جوهرياً في موقف منظمة التحرير تجاه الكيان، لقد خُدعنا، وحتى يومنا هذا لم يتم تلبية مطلب الاعتراف بـ"دولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي"، كما لم يتم قبول طلب الوصول إلى "نهاية المطالبات."

أي أنه لا بد من الاستنتاج بأن منظمة التحرير، والتي تتحداها حماس، ليست ناضجة للتوصل إلى تسوية تاريخية مع "الحركة الصهيونية"، وقد يتخذ الصراع في المستقبل المنظور أشكالاً مختلفة من العنف، وفي الواقع، ووفقاً لاستطلاعات الرأي العام بين الفلسطينيين، فإن استخدام القوة ضد اليهود يحظى بتأييد كبير، وحتى لو سئم جزء من الشعب الفلسطيني الصراع ويريد السلام والازدهار، فإن ثمن الدماء في الصراع مع الكيان لا يفت في عضد الجماعات الموالية لمفهوم مقاومة الكيان الصهيوني.

كجزء من عملية أوسلو، تم نقل أراض إلى السيطرة الحصرية للفلسطينيين. ومع ذلك، فإن السلطة التي نشأت في أعقاب اتفاقيات أوسلو تواجه صعوبة في العمل كدولة، إن أهم ما يميز الدولة هو احتكار استخدام القوة، لقد فقدت حكومة رام الله السيطرة على قطاع غزة لصالح منظمة مسلحة منافسة، حماس، في عام 2007، ومؤخراً فقدت السلطة السيطرة على شمال الضفة الغربية وتحولت مخيمات اللاجئين إلى معاقل للمنظمات المسلحة التي لا تخضع للحكومة المركزية، إن الافتقار إلى القدرة على الحفاظ على احتكار استخدام القوة هو السمة المميزة للعديد من الكيانات العربية، لبنان وليبيا والعراق وسوريا واليمن هي دول بالاسم فقط، لأن الحكومة المركزية تفتقر إلى القدرة على التعامل مع الجماعات المسلحة، وهذه الظاهرة لا تبشر بالخير بالنسبة للثقافة السياسية السائدة في المنطقة، ولإمكانية التوصل إلى علاقات سلمية مستقرة مع جيراننا.

وتؤدي الملاحظتان السابقتان إلى الاستنتاج المؤسف بأن المنطقة التي يوجد فيها كيان العدو لا تشبه على الإطلاق مناطق أخرى من العالم يسود فيها السلام بين الدول ولا يشكل استخدام القوة بديلاً يتبادر إلى الذهن لحل الصراعات بين الجيران. وخلافاً لمناطق السلام (أميركا الشمالية على سبيل المثال)، فإن استخدام القوة في الشرق الأوسط يشكل بديلاً في أدوات الكيانات السياسية، لذلك، يحتاج كيان العدو إلى استيعاب الحقيقة غير المريحة المتمثلة في أن "الشعب اليهودي" الذي يعيش على أرض فلسطين سيضطر إلى العيش تحت التهديد لفترة طويلة قادمة.

تشير هذه الحقيقة إلى الحاجة الأمنية لمواصلة السيطرة العسكرية على كامل الأرض المحتلة– من النهر إلى البحر، ولا يمكن لكيان العدو أن يتحمل خسارة السيطرة على هذا المساحة، أي أنه سيواصل مراقبة المنطقة التي يعيش فيها الكثير من الفلسطينيين، إن النظام السياسي الفلسطيني غير قادر على منع المقاومة ضد الكيان حتى لو أراد ذلك، وطالما لم يحدث تغيير في نظام التعليم الفلسطيني الذي يدرس محتوى "معاد للسامية"، وطالما ظلت السلطة تدفع للمقاومين وطالما ظلت أبواقها تبث رسائل معادية للسامية، فلن يكون هناك سلام، إن ما يسمى "الاحتلال" سيظل هو السمة المميزة للعلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين.

اليوم هناك إجماع وطني في كيان العدو على أن هذه المحاولة لحل الصراع مع الفلسطينيين قد باءت بالفشل، علاوة على ذلك، فإن الاعتقاد بأنه من المستحيل حل الصراع المستمر منذ أكثر من مائة وخمسين عاما هو أمر معروف لدى جميع "الإسرائيليين، إن سياسة العدو في إدارة الصراع هي الخيار التلقائي لعملية أوسلو، وتتسرب هذه الرؤية أيضاً في المجتمع الدولي، وتتطلب هذه السياسة تقليل الاحتكاك مع الفلسطينيين، ويتعين على كيان العدو أن تستخدم قوتها العسكرية بحذر، ومن الضروري بطبيعة الحال توجيه الاستيطان اليهودي إلى الأماكن التي توجد فيها فائدة أمنية فقط، مثل المناطق المحيطة بالقدس وغور الأردن. ولكن الفشل يوضح أنه على الرغم من أن القضية الفلسطينية لم يتم حلها، فمن الواضح اليوم أن الصراع بين كيان العدو والفلسطينيين لا يؤدي إلى عدم الاستقرار في بقية الشرق الأوسط، لقد تبين أن الافتراض بأن للفلسطينيين لهم حق الاعتراض على علاقات الدول العربية مع الكيان غير صحيح، علاوة على ذلك، فإن القضية الفلسطينية لا تمنع الدول العربية من الحفاظ على علاقات دبلوماسية عامة وعلاقات متبادلة المنفعة الكيان. لقد تجرأت مصر على إثبات ذلك بالفعل في عام 1979، واتفاقيات أبراهام لعام 2020 تشهد على ذلك بقوة أكبر. ومع ذلك، "لا ينبغي لإسرائيل أن تقع في وهم أن قبولها في الدوائر المتنامية في العالم العربي هو عملية ذات اتجاه واحد، لا تزال القضية الفلسطينية تتردد في أروقة المباني الحكومية وفي الفصول الدراسية في المؤسسات التعليمية في العالم العربي، وفي ظل ظروف معينة، يمكن أن تجد إسرائيل نفسها معزولة ومهددة من قبل الدول العربية مرة أخرى، لذلك، يجب أن نستمر في الاستثمار في جيش قوي، والذي هو الضمان لأمن البلاد ومواطنيها."

* * *

هآرتس: نجح أوسلو في الإبقاء على الاحتلال

بقلم ديمتري شومسكي

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

"حسب رأيي، إذا لم نذهب للدفاع عن هذا الاتفاق بحماسة فانهم سيقومون بتشويهه بحماسة. اذا لم يكن هناك حماسة مقابل الحماسة فعندها تكون المعركة على الرأي العام قد حسمت". عندما قرأت هذه الأقوال الصحيحة التي قالها وزير جودة البيئة، يوسي سريد، في جلسة الحكومة التاريخية في 30 آب 1993، والتي في نهايتها تمت المصادقة على اتفاق اوسلو (الذي نشر جزء كبير من محاضره مؤخرا من قبل ارشيف الدولة)، تحمست جداً، وأصبحت ممتلئاً بالأمل والترقب.

هاكم أخيراً – عندما نصل الى الصفحة 44 من الـ 82 صفحة للمحاضر، يظهر احد ركائز الأيديولوجيا في اليسار الإسرائيلي. منذ إقامتها اعترفت الحركة الصهيونية بأنه في الفضاء بين البحر والنهر دائما وجد شعبان، وأنه قد حان الوقت لاعطاء تعبير سياسي مناسب لهذا الاعتراف على شكل تقسيم البلاد الى دولتين قوميتين؛ من اجل التمكين من وجود دولتين بجانب بعضهما في سلام واحترام متبادل يجب تحويل اسرائيل من كيان هجين لا توجد له حدود ويطالب لنفسه بالمزيد من الاراضي الى دولة معيارية في حدود معترف بها، ولذلك يجب انهاء مشروع الاستيطان الانتحاري، واخلاء المستوطنات الحيوي جدا من اجل نجاح الاتفاق، بحيث لا يعارض "قيم الصهيونية"، بل العكس، أن يعكس بالمعنى العميق استكمال المشروع الصهيوني

بطابعه الوطني – الأخلاقي، حيث لا يمكن أيضا التمتع بثمار مبدأ تقرير المصير للشعوب وفي الوقت ذاته سحقه بشكل فظ عندما يدور الحديث عن الشعب الجار. كل هذه التصريحات السياسية – القومية يجب أسماعها للجمهور الإسرائيلي بشكل صريح وبالحماسة التي يستحقها من قاموا بتمهيد الطريق والذين يقودون الشعب الذي هو بحاجة ماسة الى التطبيع الوطني الى بر الأمان. ولكن سرعان ما تلاشى أملي وخابت توقعاتي. في الصفحة التالية في المحضر تبين أنه في نظر سريد فان تفسير اقتراح "الدفاع عن الاتفاق بحماسة" ليس سوى أن نعرض بحماسة على الجمهور الاسرائيلي ما يبدو له، كأحد الانجازات المؤثرة للاتفاق، وهو حقيقة أنه "لم يتم إخلاء أي مستوطنة."

اذا كانت "حكومة اوسلو"، بالنسبة للرمز اليساري، تعتبر إبقاء المستوطنات البضاعة الجديرة بالبيع للجمهور الإسرائيلي مقابل تأييده للاتفاق، فما هو الغريب في أن أعضاء تلك الحكومة الآخرين قد تنافسوا فيما بينهم على توزيع الإطراءات على رئيس الحكومة، اسحق رابين، ووزير الخارجية، شمعون بيريس، لأنهما تمكنا من الإبقاء على المستوطنات؟ وليس ذلك فقط، فقد عملوا كل ما في استطاعتهم لإبعاد حلم الدولة الفلسطينية الى المستقبل غير المنظور ومواصلة التمسك بـ"الحكم الذاتي لبيغن" منذ فترة اتفاق كامب ديفيد. ومع ذلك، جلس على طاولة الحكومة شخص واحد عرف كيفية تعريف ما كان يجب أن يكون الهدف العلني لاتفاق اوسلو. ردا على اقوال وزير التعليم والثقافة والرياضة، امنون روبنشتاين، الذي قال فيما يتعلق بالاتفاق بأنه "في الحقيقة نريد هنا وضع نهاية لحرب التحرير"، طرح اسحق رابين صياغة حادة وصائبة لا مثيل لها لهدف الاتفاق: "انهاء حرب الاستقلال. التحرر من نير احتلال شعب آخر". يبدو أن تحديد هذا الهدف، الذي يتساوق مع المقولة البسيطة والعبقرية لكارل ماركس من العام 1870 – "الشعب الذي يستعبد شعبا آخر يقوم بتعزيز قيوده" – لم يثر أي حماسة خاصة في أوساط المشاركين في الجلسة. وبدلا من تبني أقوال رابين على اعتبار أنها شعار حرب تحرير الشعب الإسرائيلي اليهودي من عبء استعباد شعب آخر، فإن أعضاء الحكومة، للسخافة، استمروا في الانفعال والتأثر بـ"نجاح الاتفاق" في الحفاظ على قيود الاستعباد هذه.

على الرغم من ذلك، الى جانب مسيرة الحماقة التي توجد على طاولة "حكومة اوسلو"، فان قراءة محاضر الجلسة التاريخية تثير الشعور بالتفاؤل والأمل. يتبين منها بشكل واضح أن "عملية اوسلو" لم تعمل في أي يوم على الدفع قدما بحل الدولتين لشعبين، بل بصورة تقريبا مازوشستية، دفعت بكل عائق محتمل استهدف تخريب هذا الحل. ازاء ذلك يجب سؤال كل الذين "استيقظوا" من "وهْم حل الدولتين": اذا لم تكن في أي يوم أي محاولة صادقة وجدية للدفع قدما بتطبيق حل الدولتين فكيف توصلتم الى الاستنتاج بأن هذا الحل غير قابل للتطبيق؟ ألا تشعرون بوجود مغالطة منطقية حادة في طريقة التفكير هذه؟ أليس العكس هو الصحيح؟ أليست حقيقة أنه حتى الآن لم يتم الدفع قدما بأي حل فيه ما من شأنه أن يدفعكم لمحاولة وفحص إمكانية تطبيقه فعليا، وعدم التنازل عنه مسبقا؟ هل حقيقة أن دعوة رابين في تلك الجلسة للحكومة الى انهاء حرب الاستقلال من خلال تحرير شعب إسرائيل من نير احتلال شعب آخر، نزلت على أذن صماء، لا يوجد فيها ما يحث إسرائيل على تبنيه أخيراً كأساس معلن للسياسة الوطنية؟

* * *

هآرتس: أمام المحكمة العليا قرارواحد ممكن: الفصل في إلغاء سبب المعقولية

بقلم تسفي برئيل

لعبة قمار محيرة، تدور رحاها خلال الأسابيع القليلة الماضية، وبلغت ذروتها قبل افتتاح "محاكمة القرن" أمس في المحكمة العليا. فماذا سيكون موقف كل قاض؟ وماذا سيحدث لو قررت المحكمة العليا بقبول الالتماس ضد الإلغاء لحجة المعقولية؟ من هم أولئك أعضاء الكنيست من الائتلاف الذين سيتبنى الحكم بالكامل ومن منهم الذي يجهز كل أنواع الوقود لإشعال احتجاج اليمين والحكومة؟ ؛ ورغم أن هذه أسئلة مهمة ومشروعة، إلا أنها لا تشير فقط إلى أن الانفجار متوقع بالتأكيد، بل تشير بشكل رئيسي إلى انهيار الجدار الحديدي في الديمقراطية: قرارات المحاكم هي قدس الأقداس، ويجب ألا تكون هناك طريقة لتجاوزها أو حتى مجرد اعتماد الأجزاء الصالحة للأكل والتخلص من الباقي. "ماذا سيحدث لو" هو السؤال الذي تمت الإجابة عليه بشكل كامل من قبل أعضاء العصابة الشريرة، الذين أوضح معظمهم أن "الكنيست لن تكون قادرة على قبول الدوس عليها بكل تواضع". وبعبارة أخرى، فإن المحكمة سوف تدوس عليهم، وليس لهم. هذا هو المسدس المرفوع الان في وجه 15 قاضياً في محكمة العدل العليا وتهدد حياة السلطة القضائية، ولكن من الخطأ الفادح الاعتقاد بأن هذا مجرد صراع قوي بين الكنيست والمحكمة حول جوهر مبدأ الفصل بين السلطات.

أمام محكمة العدل العليا معضلة صعبة لا تطاق، فإذا رفض القضاة الالتماس وصنفوا إلغاء سبب المعقولية، فمن الممكن أن يجد هذا القانون نفسه دون دولة يمكن تطبيقه فيها. لا يسعني إلا أن أتخيل الآثار التي سيحدثها مثل هذا القرار: نطاق الاحتجاج العام، والأضرار الجسيمة التي ستلحق بالاقتصاد، والمكانة الدولية للدولة ومواطنيها، والشلل في نظام التعليم والنظام الصحي. وسحق الخدمة العسكرية.
وفي مواجهة تهديدات أعضاء الكنيست بأنهم لن يوافقوا على أن يكونوا حثالة المحكمة العليا، فإن تهديد الجمهور سوف يقف، ليوضح لهم أنهم لم يعودوا يمثلونه. ان مصادقة المحكمة العليا على القانون ستحوله إلى ممارسة نظرية من شأنها أن تحافظ على شرف الكنيست، وتمنح المحكمة المزيد من الوقت لتعيش على أيدي من يموتوا، ولكنها في الوقت نفسه ستثبت وأن ما يقوله منتقدوها كان صحيحاً: النظام القضائي منفصل عن الجمهور. وهذا لم يعد مجرد خطر نظري. لأنه عندما يسقط جدار الحماية الذي يقيمه الجمهور ضد الأخطار الموجودة في الكنيست والحكومة، وعندما ينهار الأمن الاقتصادي والشخصي للمواطن الذي تلتزم به الدولة، لم يعد المواطن ملزما بواجبه تجاهه. احترام العقد الذي تم انتهاكه بشكل صارخ. ليس وضع الكنيست وسلطتها في تحديد بنود العقد الوطني الجديد هو ما يتم مناقشته في المحكمة العليا، بل استعداد الجمهور لمناقشة تغيير شروط العقد.

موافقة الكنيست على التقاضي أمام المحكمة العليا أمر مضلل، فمن الممكن أن يعتقد الشخص أنه لا تزال هناك فرصة عادلة لاستمرار وجود العقد القديم الذي خدم البلاد لمدة 75 عاما. ولكن عندما يكون الطرف أ، فإن مجرمي الانقلاب، يتحدون سلطة المحكمة العليا ذاتها للعمل كمحكم، ويدرك الطرف "ب" أنه حتى لو رفضت المحكمة العليا إلغاء سبب المعقولية، فلن يكون لديه سوى قطعة من الورق يمكن من خلالها تقديم شكوى لطيفة، ودولة لم تعد قادرة على العمل كإطار آمن لمواطنيها. ومن ثم، لا توجد معضلة حقيقية أمام المحكمة العليا، فهي لا تستطيع ولا يجوز لها تربيع الدائرة، وعليها أن تقرر، بشكل لا لبس فيه، أنها ترفض إلغاء سبب المعقولية، وأنها لا تقوم بالتجاوز في محاولة لإرضاء جميع الأطراف.

ليس هذا هو المقصود من الدور المنوط بها. في هذه اللحظات الخطيرة. كل الالتواءات و"الاتفاقات" والتنازلات التي كان يمكن لمجرمي الانقلاب تقديمها قبل الجلسة القانونية، وسيتمكنون من تقديمها المسؤولية الكاملة تقع على عاتق القضاة، ولا يجوز للمحكمة العليا، لا بنية حسنة ولا حفاظا على وجودها، أن تكون متواطئة في الجريمة التي تنوي الكنيست ارتكابها ضد مواطني الدولة.

* * *

هآرتس: جلسات الاستماع في المحكمة العليا بمثابة أغنية البجعة للمدرسة الليبرالية

بقلم رفيت هيخت

منذ بداية اليوم الأول الدراماتيكي داخل المحكمة العليا، كان يمكن الإدراك بأنه لن تتم المصادقة على أول قوانين الانقلاب بدون معاملة حازمة من قبل المحكمة العليا، سواء من خلال الإلغاء أو التعليق لتفسيره. ادعاءات الحكومة في الالتماسات ضد إلغاء ذريعة المعقولية كانت ضعيفة جداً؛ فحكومة الكوابح الوحيدة التي تقدمها للمواطنين هي "الانتخابات" وإرادة الشعب، لا تعتبر حكومة ديمقراطية، بل هي منبر مريح لكوارث تاريخية.

كانت هناك نقاط كثيرة لتعزية أنفسنا في هذه النقاشات، مثل نشاط مفاجئ للقاضي يحيئيل كيشر والقاضية ياعيل فلنر، حيث كان موقفهما قبل الجلسة يعتبر لغزاً. فقد أظهرا أن القضاة غير الليبراليين، كما يتم وصفهم، وأنهم يتحفظون من أعمال تشريع متوحشة ومتطرفة للحكومة. ولكن اليوم المكتظ في المحكمة لا يمكنه أن يثير الخوف الشديد بخصوص المستقبل. يمكن الاتفاق في هذه النقطة مع مقاربة الملتمس المحامي العاد شرغا، الذي حظي باستخفاف من قبل القضاة المحافظين، على رأسهم نوعم سولبرغ واليكس شتاين، لأنه اختار البدء بصورة ماكرو للحدث، وأحصى جميع القوانين التي تقلق والتي طرحها الائتلاف، ولم يبدأ ادعاءه بالشروحات المركزة حول أضرار إلغاء ذريعة المعقولية. وحسب علمي المتواضع، فإن "الحدث" أوسع حتى من موقف شرغا، مهما كان رأيه بهياً. هذا ليس فقط ذريعة المعقولية، وحتى ليس "فقط" قوانين الانقلاب. عندما ننظر الآن إلى تشكيلة المحكمة العليا الكاملة، ندرك شيئاً ما أعمق.

المعسكر الديني – المحافظ، يحاول نزع الخصائص الليبرالية عن إسرائيل، ورأس الحربة في هذا النضال هو محاولة إزاحة القضاة الليبراليين من المحكمة، الذين هم يشكلون الكابح الوحيد أمام تحول إسرائيل إلى دولة عرقية حسب القانون. هذا يحدث عن طريق التشريع، مثل تغيير تشكيلة لجنة تعيين القضاة؛ وعن طريق نزع الشرعية من خلال قنوات الدعاية والشبكات الاجتماعية؛ وعن طريق اختطاف لجنة تعيين القضاة لحرمان إسحق عميت من الحصول على رئاسة المحكمة العليا واستغلال استقالة إستر حيوت وعنات بارون.

الجسم يصاب بالقشعريرة عندما ننظر إلى ما تبقى من الديمقراطية والليبرالية في المحكمة، في الوقت الذي يدرك فيه الرئيس الدافعية والحماسة جيداً، كما تم التعبير عن ذلك في أشخاص مثل ياريف لفين وسمحا روتمان، للقضاء على هذا الجناح. إسحق عميت الحاد القائل "إذا لم يكن هناك قاض فلا وجود للقانون"، وهو المبدأ الذي كرره قضاة آخرون، وعنات بارون القائلة "لو سنت الكنيست قانوناً ينص على عدم وجود حق انتخاب للعرب، أو أنه محظور على العلمانيين السفر في أيام

السبت، ألم تكن مثل هذه القرارات لتستحق المراجعة القضائية؟"، وعوفر غروسكوفف "سلطة القانون جزء لا يتجزأ من الديمقراطية"، وروت رونين "هذا ليس تقليصاً لذريعة المعقولية بل إلغاء لها"، وعوزي فوغلمان ودفنه براك ايرز، الموهوبة، وخالد كبوب "هل تعدّ حماية غلاف غزة وحقوق النساء والمثليين تشويهاً لرغبة الناخب؟"، وبالطبع إستر حيوت نفسها التي أعلنت بأن إلغاء ذريعة المعقولية هو ببساطة أمر يمنع المحكمة العليا من تقديم المساعدة للمواطنين.

هؤلاء، حسب حلم اليمين، سيستبدلهم في حالة أقل سوءاً، ليحل محلهم قضاة مثل نوعم سولبرغ، الذي لا خلاف له حول مكانته، والذي كان من الصعب عدم ملاحظة الازدراء الكبير الذي شعر به تجاه موقف المستشارة القانونية للحكومة؛ أو متعصب رسمي مثل أليكس شتاين؛ أو أشخاص صامتين ومبتسمين مثل غيلا كنفيه – شتاينيتس؛ أو يمينيين متدينين وأشخاص لديهم غضب كبير تجاه رموز الهيمنة مثل دافيد مينتس ويوسف الرون (على التوالي). النقاشات التي أمامنا قد تكون أغنية البجع للمدرسة الليبرالية في المحكمة.

ليس عبثاً أن طرحت وثيقة الاستقلال، التي سريانها القانوني ومكانتها "سلسلة الصلاحيات"، خلال هذا اليوم الطويل. سواء كاستحواذ رسمي (أليكس شتاين) أو كنص مؤسس يريدون إهانته (دفنه براك – ايرز). عادت المحكمة للتنقيب في شهادة ولادة مستعجلة للدولة، التي بسبب الخصائص الديمقراطية الواضحة المكتوبة فيها هذه الوثيقة، تحاول الحكومة تمزيقها أو على الأقل التقليل من أهميتها بقدر الإمكان، وأن تضع مكانها قوانين عنصرية مثل قانون القومية.

القضية الموجودة أمامنا ليست قانوناً ما، أو خطة أولى أو ثانية. هي قضية واحدة: ديمقراطية، في مركزها مبادئ ديمقراطية مثل مبدأ المساواة أمام قانون تفوّق اليهود بدون أي تردد أو خجل. هذا هو الحدث وهذه هي الحرب.

* * *

معاريف: عاصفة الإصلاح: يستطيع نتنياهو أن يتحرك من أجل مصلحة البلاد

بقلم أفرايم غانور

هذا هو أيلول الأكثر مصيرية ودراماتيكية في تاريخ دولة إسرائيل، يترافق وسلسلة من الأحداث الدرامية على منصة المحكمة العليا "بنجومية" 15 من قضاتها الذين سيحسمون مستقبل ومصير إسرائيل. يقف في مركز هذه الدراما رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي يمكن القول عنه إنه لم يكن الشخص الذي أثر وحسم مصير شعب إسرائيل في بلاد إسرائيل مثل بنيامين زئيف هرتسل، ولا حتى دافيد بن غوريون، رئيس الوزراء الأول الذي اعتبر "أبو الأمة" الذي قامت بفضله دولة إسرائيل في العام 1948. فضلاً عن حقيقة أن نتنياهو هو رئيس الوزراء مع العدد الأكبر من سنوات الولاية، أصبح شخصية موضع خلاف، ترافقه لائحة اتهام قاسية ومحاكمة لا تزال تجري في قضيته في المحكمة، ورطته ودهورته هو ودولة إسرائيل إلى واقع لم يتوقعه ولم يصدق أحد أننا سنصل إليه. وهذه الساعات التي قبل حسم محكمة العدل العليا في مسألة "علة المعقولية"، يمكن أن تكون ساعات نتنياهو الجميلة. يمكنه فيها أن يثبت لكل منتقديه الذين يدعون أن مصلحته الشخصية تقف قبل مصلحة الدولة ومستقبلها، بأنه يعرف كيف يتعالى في لحظة الحقيقة ويأخذ مسؤولية وزعامة، ويعمل كرئيس وزراء.

من هنا، ما ينبغي لنتنياهو أن يفعله الآن وفوراً، قبل أن يقول قضاة العليا قولتهم، هو أن يستدعي كل وسائل الإعلام الإلكترونية كي تبث للأمة في وقت الذروة ما سيقوله لشعب إسرائيل: "كرئيس وزراء مسؤول وقلق، وجدت من الصواب أن أوقف الفوضى الفظيعة التي تجري في الدولة في هذه الساعات. عندما انتخبت لرئاسة الوزراء وعدت أن أكون رئيس وزراء الجميع، أن أعمل من أجل الجميع، ومن أجل أولئك الذين لم يصوتوا لي. كما أني وعدت بأن تعمل الحكومة برئاستي على تخفيض غلاء المعيشة وأسعار السكن وتعزيز الأمن الداخلي وبالطبع تعزيز الأمن العام. وعدت أن أتصدى لمشاكل التعليم والصحة، وأقضي على الجريمة الاقتصادية وبخاصة في الوسط العربي. يبدو أننا أخطأنا في عرض خطة الإصلاح القضائي وفي الطريق الذي عملنا فيه لتنفيذها. لا شك أنه يجب إجراء إصلاح، لكن كذلك الذي يكون متفقاً عليه وصحيح للجميع. في ضوء كل هذا، أعلن هنا والآن بأن كل القرارات حول موضوع الإصلاح القضائي ملغاة. وفي الساعات القريبة القادمة سأعقد الحكومة، وبعد ذلك كل أحزاب الائتلاف، للقرارات الجديدة التي ستتركز أولاً وقبل كل شيء على وعودنا لجمهور ناخبينا وبعامة لعموم مواطني الدولة، لنعالج كل التزاماتنا والمشاكل المشتعلة. بعد ذلك، نجلس لنبلور خطة لإصلاح قضائي يُفحص من كل الجوانب، وسنشرك فيه المعارضة أيضاً. عشية السنة الجديدة، أريد أن أعيد لدولتنا العزيزة وحدة الشعب، هذا هدفي الأول كي أبدأ السنة الجديدة بالقدم اليمنى."

لا شك أنه إذا ما طرح رئيس الوزراء هذا الحديث على شعب إسرائيل عشية رأس السنة الجديدة وحققها بالفعل، ونفذه بالفعل عملياً، فسيستقبل في كل بيت بفرح كبير. في أيام الفوضى والتردي، في الواقع الحالي للدولة، ستكون هذه نعمة وبشرى لشعب إسرائيل من كل الجوانب: الاقتصادية والأمنية والاجتماعية. وقبل أن تتخذ العليا قرارها، يملك نتنياهو كل الأسباب للعمل بشكل يشكل له فرصة أخيرة، ليثبت بأنه لا يزال نتنياهو إياه الذي عمل وفعل في الماضي من أجل الدولة في ساعات قاسية.

* * *

معاريف: بن غفير وسموتريتش يحاولان تغيير تصور إسرائيل للأمن في الضفة الغربية

بقلم تل ليف رام

ستستمر الفجوات غير القابلة للتسوية بين المواقف الأمنية للوزراء في تقويض استقرار الحكومة التي تجد في هذا الواقع صعوبة في رسم خط سياسي أمني واضح دون الوقوع في صراع صاخب داخلها كل أسبوع. ويسعى الوزيران إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش إلى ترجمة القوة لديهما إلى تغيير تصور إسرائيل للأمن في الضفة الغربية، وحتى أكثر من قضايا الإصلاح القانوني، فإن الفجوات غير القابلة للتسوية في المناصب الأمنية ستستمر في تقويض استقرار الحكومة مع مرور الوقت، والتي تجد في هذا الواقع صعوبة في رسم خط سياسي أمني واضح دون الوقوع في صراع صاخب داخل السلطة، كل أسبوع، تارة يتعلق الأمر بمسألة السجناء الأمنيين، وتارة أخرى بعد نقل تسع سيارات مضادة للرصاص قدمها الأميركيون إلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

جانب من الحكومة يريد البراغماتية وإجراءات بناء الثقة مع السلطة الفلسطينية، بينما في الخلفية يضغط الأميركيون أيضا، بينما يريد جانب آخر من الحكومة تعريفهم كمنظمة يريد نزع سلاحهم. وفي مثل هذا الواقع، من الصعب، بل من المستحيل، صياغة سلوك سياسي وأمني منظم مع مرور الوقت.

ومن أجل محاولة تفكيك اللغم السياسي الأخير، طُلب من رئيس الوزراء نشر مقطع فيديو نفى فيه المنشورات التي تم بموجبها تمرير أسلحة بالإضافة إلى العربات المدرعة، وهو ما تبين أنه تقرير كاذب. هذه المرة، يشير رد الفعل السريع لرئيس الوزراء، الذي وقع في السابق على عمليات نقل كبيرة للجيش الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية، أكثر من أي شيء آخر إلى مدى خطورة هذه القضية السياسية. فالجناح العملي في الحكومة، مثل الحكومات السابقة، يرى في السلطة الفلسطينية خياراً افتراضياً أفضل من أي خيار آخر. وفق هذا المفهوم، ومن منطلق المصالح الإسرائيلية، ينبغي تعزيز السلطة الفلسطينية والآليات الأمنية الفلسطينية، خاصة بالنظر إلى عدو مركزي مشترك، ألا وهو حماس، وبسبب الخوف من سيطرتها على الأراضي الخاضعة لها في السلطة الفلسطينية، كما حدث في قطاع غزة. أي صورة رصينة للواقع مفادها أنه إذا انهارت السلطة الفلسطينية، فإن إسرائيل ستكون أكثر انغماساً حتى العنق في تصعيد أمني أكثر خطورة، وفي رعاية مباشرة لملايين المواطنين الفلسطينيين.

إذا تحقق مثل هذا السيناريو من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن المستفيد الأكبر سيكون حماس، التي تسعى إلى خلق الفوضى على الأرض، ولكن الأخطر من ذلك – الربح الصافي سيكون لإيران وحزب الله، حيث ستقوم إسرائيل بتحويل معظم اهتمامها ومواردها بما يحدث في المناطق، وسوف تخضع لضغوط دولية متواصلة. وفي هذا السياق، لا فرق بين كل الحكومات الإسرائيلية الأخيرة، والتي ترأس أغلبها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

ومع عدم وجود أفق سياسي واضح، وفي وضع يجد فيه الأميركيون صعوبة في رؤية حل سياسي، في إطار ما هو مستعد لإدارة الصراع، فإن هشاشة العلاقة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية ترتكز على التنسيق الأمني. وفي هذا السياق، يقبل رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالموقف التقليدي لجهاز الأمن، لأن لإسرائيل مصلحة في تعزيز موقف السلطة الفلسطينية.

وحتى لو ادعى المستوى السياسي الآن أن الموافقة على نقل تسع مركبات مضادة للرصاص التي قدمها الأميركيون هي تحقيق لاتفاقات قديمة من الحكومة السابقة، فإن المؤسسة الأمنية توضح أن نقل المركبات المضادة للرصاص هو مصلحة أمنية واضحة لإسرائيل. بعد أن أبلغ الفلسطينيون الأميركيين أنهم سيظهرون المزيد من التصميم في الحرب ضد التنظيمات، الأمر الذي يقوض فعليا الاستقرار الأمني في المنطقة. لذلك، في المحادثات التي تجري بشكل وثيق خلف الكواليس في المثلث بين المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين والأمريكيين والفلسطينيين، يدعي هؤلاء الأخيرون أنهم بحاجة أيضًا إلى تعزيز قدراتهم للعمل في مخيمات اللاجئين. وبالتالي فإن المركبات المحمية ليست سوى جزء من قائمة أطول تهتم بها الهيئة.

الأميركيون من جانبهم مستعدون لتقديم المزيد بينما توافق إسرائيل أقل، ولكن بشكل عام لا يوجد شيء جديد تحت الشمس. وهذه هي في الواقع آلية العمل: تدريب وتجهيز وتسليح الوحدات الفلسطينية منذ سنوات طويلة، منذ تدريب وإنشاء "كتائب دايتون" على يد الأميركيين.

ويعرف الوزيران بن غفير وسموتريتش ذلك جيدًا أيضًا، حيث من الواضح أن المعدات العسكرية عالية الجودة لا تأتي من التهريب عبر الحدود في الأردن. ما تغير هذه المرة هو فعلياً معادلة الضغط السياسي على استقرار الحكومة، وأيضاً في القضايا الأمنية من الشركاء على اليمين.

في هذه المناطق، يكاد يكون الانضباط التحالفي معدومًا، محاضر مناقشات المجلس الوزاري السياسي الأمني يتم تسريبها بطريقة غير مسبوقة، حتى بالنسبة للسنوات الأخيرة التي كانت غير شرعية أيضا، وذلك لصالح احتياجات سياسية عرضية. حتى الأزمة الأخيرة، كان وزير الأمن الوطني هو الذي تنافس مع الحكومة بأكملها تقريبًا بشأن قضية السجناء الأمنيين، كما في المرات السابقة، بقي بن غفير في الغالب مع الأجواء وجولات العلاقات العامة في وسائل الإعلام، ولكن مع حدوث شرخ آخر داخل الحكومة أدى إلى اقتناع قيادة الأسرى بأنهم تمكنوا من خلق ضجة داخل الحكومة دون أي إجراء المطلوبة من جانبهم.

وعلى النقيض من بن غفير، تمكن وزير المالية والوزير في وزارة الدفاع بتسلئيل سموتريتش من ترجمة سلطته السياسية في الحكومة الحالية إلى تغييرات جوهرية في الممارسة فيما يتعلق بقضايا الإدارة المدنية والبناء والإشراف في الضفة الغربية. وحتى في الماضي كان هناك وزراء وأعضاء حكومة يدعمون رئيس الوزراء من اليمين، لكن ذلك لم يؤثر على سياسة الحكومة، وعادة ما يستوعب الخط العملي أصحاب وجهات النظر الأخرى، مثل وزير الدفاع السابق نفتالي بينيت.

يُحسب لسموتريش أنه مخلص لطرقه السياسية، لقد بنى الاتفاقات الائتلافية بحكمة شديدة بطريقته الخاصة، وبقبعته المزدوجة كوزير للمالية ووزير في وزارة الدفاع، بنى لنفسه دعماً سياسياً قوياً انطلاقاً من تصور أنه يستطيع هذه المرة تحريك الحكومة بقوة نحو الاتجاه الصحيح. يمين. وهذا بخلاف سلوك حكومات نتنياهو منذ الأزل. لكن هذه المصالح، التي تسعى إلى إعطاء الأولوية لقضايا الضفة الغربية والنضال ضد السلطة الفلسطينية، تتناقض بشكل واضح مع المصالح الواضحة الأخرى لإسرائيل تجاه الأميركيين، في الرغبة في الترويج لاتفاق مع السعودية. العربية، ومن وجهة نظر أمنية، يجب التركيز على الحملة ضد إيران. وفي ظل الأزمة الداخلية العميقة التي تعيشها إسرائيل على خلفية الإصلاح القانوني وموجة العنف المتصاعدة، فإن الفجوات الهائلة داخل الحكومة تجعل من الصعب للغاية أداء عملها الحالي في المجالين السياسي والأمني أيضًا. مع مثل هذه التركيبة، من الصعب أن نرى وضعاً يكون فيه اتفاق التطبيع مع السعوديين ممكناً.

* * *

معاريف: لماذا تتأخر الحكومة في تعيين منسق لشؤون الأسرى والمفقودين؟

بقلم ران إدليست

لقد مر عام تقريبًا دون وجود منسق لأسرى الحرب. وطالما أن الحكومة تخشى ردود الفعل في اليمين وفي جهاز الأمن على الصفقة، فإن هذا الموقف ليس ضروريا حقا. وقبل نحو عام أنهى يارون بلوم مهامه كمنسق لشؤون الأسرى والمفقودين، ومنذ ذلك الحين لم يتم تعيين منسق جديد، وفي قطاع غزة تحتجز جثتي شهيدين من الجيش الإسرائيلي ومدنيين إسرائيليين، وقبل نحو أسبوعين رفع مسؤولون كبار سابقون في المؤسسة الأمنية دعوى قضائية لتعيين منسق جديد.

وبحسب تقرير مراقب الدولة، يبدو أن تعيين المنسق يخضع لترتيب ينص على أن "يقدم المنسق للوزارة الخدمات الاستشارية حسب الحاجة، بما في ذلك إجراء المفاوضات وأي خدمات إضافية قد تكون مطلوبة فيما يتعلق بالسجناء والمعتقلين". المفقودين، سيكون بمثابة ممثل ومنسق عن رئيس الوزراء فيما يتعلق بشؤون الأسرى والمفقودين، وسيشارك في مهام واجتماعات محددة، بناء على طلب وتوجيهات رئيس الوزراء.

وبحسب المدقق، خلال فترة عمل بلوم، "دفع مكتب رئيس الوزراء ما مجموعه 2.74 مليون شيكل في أربع سنوات ونصف (من كانون الأول (ديسمبر) 2017 إلى أيار (مايو) 2022)، وبمعدل 50 ألف شيكل شهريا، وذلك في خمس سنوات". ولم يكن هناك سوى 17 نقاشاً حول الأسرى والمفقودين." واستقال بلوم "بسبب تجميد المحادثات مع حماس". وهذا كلام فارغ، لأن "التخبط" حدث ويحدث اليوم بسبب عدم قدرة الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرار بشأن الادعاء بأن "إسرائيل رفضت قبول الشروط التي وضعتها حماس. وتخشى الحكومة الحالية، مثل سابقاتها، من رد فعل اليمين على الاستسلام ورد فعل المؤسسة الأمنية على الإمكانات للمفرج عنهم.

سادت التوترات بين عائلة بلوم وهدار غولدين واشتكى والديه ضده إلى مدقق حسابات الدولة زاعمين أنه ليس لديه مصلحة في إعادة الأولاد، العائلة على حق، المشكلة هي أن الأسرة تعترض على الثمن الذي من المفترض أن تدفعه الحكومة، وبالتالي فإن المهمة متوقفة، ودور المنسق غير ضروري بالفعل. ويدعي ليئور لوتان ، الذي كان المنسق قبل بلوم، أن "مسار العمل الإسرائيلي في هذه المنطقة غير فعال. ولا تنجح إسرائيل في إعادة أبنائها إلا عندما يناسب العدو وفقط بشروط يحددها بشكل شبه حصري "العدو."

وليس هناك خطأ / إخفاء / سوء فهم كامل (ليختار القارئ ما يناسبه) أكبر من هذا فيما يتعلق بالمفاوضات حول الأسرى والشهداء والمفقودين. وفي معظم الحالات، يضع الطرف الآخر الثمن على الطاولة فوراً، على افتراض أن إسرائيل مستعدة لدفع أي ثمن، وهذا بالفعل ما يحدث في معظم الحالات (حوالي 30) من المفاوضات لإطلاق سراح الأسرى والمفقودين. في معظم الحالات، الحكومة هي التي تؤخر المفاوضات وتغلفها بحجاب من السرية بهدف إلى منع الجمهور من فهم أن استراتيجية التأجيل والتكتيك هو منع أي نقاش عام بشأن السعر. وهذا هو في الواقع دور المنسق.

* * *

المحكمة العليا تصدر أمرا احترازيا ضد ليفين بخصوص لجنة تعيين القضاة

ترجمة: بلال ضاهر . موقع عرب 48

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية اليوم، الخميس، أمرا احترازيا ضد وزير القضاء، ياريف ليفين، يطالبه هو والحكومة بتفسير أسباب عدم عقده اجتماعا للجنة تعيين القضاة بشكل فوري. وفي هذه الأثناء كُشف النقاب عن خطة للائتلاف لإقامة "محكمة دستورية" بهدف الالتفاف على المحكمة العليا. ويأتي قرار المحكمة العليا غداة هجوم ليفين ضد المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف ميارا، واعتبر أنه لا ينبغي التدخل بقراره بشأن عقد لجنة تعيين القضاة. ورغم أن قرار

المحكمة العليا لا يلزم ليفين بعقد اجتماع للجنة تعيين القضاة، لكن القرار يعني، من الجهة الأخرى، أن المحكمة العليا ستنظر مرة واحدة على الأقل في الالتماسات ضد عدم عقد اللجنة، وبعدها ستصدر المحكمة قرارا.

وقال رئيس الكنيست، أمير أوحانا، في مقابلة أجرتها معه صحيفة "يديعوت أحرونوت" ونشرت مقاطع منها اليوم وستنشرها كاملة غدا، إنه في حال شطبت المحكمة العليا قانون إلغاء ذريعة المعقولية، فإنه توجد لدى الائتلاف عدة مقترحات للالتفاف على قرارات المحكمة العليا، بينها إقامة "محكمة دستورية"، ولا تكون مؤلفة من قضاة فقط. وبحسب أوحانا، فإنه "توجد أفكار متنوعة لمشاريع قوانين سيطرحها الكنيست من أجل مواجهة الدوس عليه، وبينها إقامة محكمة للشؤون الدستورية." وأضاف أنه "في المحكمة الدستورية، التي ستخول بالنظر في مواضيع دستورية موجودة بالرغم من أنه لا يوجد دستور لإسرائيل، وستنظر في القيم والأفكار والمصطلحات من العوالم الأيديولوجية، لن تكون أي أفضلية لخبراء القانون. ويمكن أن يجلس فيها مندوبو الجمهور من مجالات متنوعة. وهذا أحد المقترحات بين مشاريع قوانين كثيرة التي سيتم بحثها عندما تقتضي الحاجة."

وطالب ليفين المحكمة العليا بتقليص قوتها، وأنه "آمل أن تدرك المحكمة قيود قوتها وتمتنع عن التسبب بهذه الأزمة. ولا يوجد أي سلطة في الديمقراطية قادرة على كل شيء، والكنيست والحكومة يدركان ذلك جيدا. وآمل أن تدرك المحكمة العليا ذلك أيضا."

وعقبت حركة الاحتجاجات "حر في بلادنا" المناهضة لخطة إضعاف القضاء على أقوال أوحانا بأنه "إذا ما زال يوجد شك لدى أحد ما، فإن خطة حكومة الدمار هي تغيير أي جهة تمنعها من تحويل إسرائيل إلى ديكتاتورية - مثل المحكمة، المستشارة القضائية للحكومة، رئيس أركان الجيش، المفوض العام للشرطة، الأكاديميا وبالطبع وسائل الإعلام. والفم هو فم أوحانا، والخطة الخبيثة هي خطة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ويariف ليفين

* * *

هآرتس : «قانون المعقولية» سيُلقى به في سلة مهملات التاريخ إذا تمسّك القضاة بموقفهم

بقلم غيدي فايس

ترجمة: وكالة خبر الفلسطينية للصحافة

" أريد منكم الإجابة بثلاث كلمات فقط"، قال نتنياهو لموظفي وزارة العدل. كان هذا في العام 2020 عندما طُلب من قسم الاستئنافات لـ "العليا" في النيابة العامة صياغة رد الدولة على الالتماسات ضد قانون الاساس: القومية المشوه. طلب رئيس الحكومة من المدعين العامين اختصار الرد المبرر، الذي كان 110 صفحات، بسطر واحد هجومي وهو "اكتبوا: ليس لديكم صلاحيات". في حينه كان هناك من أقنعه بعدم تحدي القضاة، لكن الآن تظهر اقواله اشارة على انسجامه مع مساعده المخلص والغيور، ياريف لفين.

قرار حكم المحكمة بتشكيلتها الحالية، برئاسة استر حيوت، الذي رفض الالتماسات ضد قانون القومية، ذكر عشرات المرات في مناقشة ذريعة المعقولية في المحكمة العليا، أول من أمس، وهذا لم يكن صدفيا. فهناك تم زرع بذور الازمة

الدستورية التي تحدث في اسرائيل في هذه الايام. في حينه قررت حيوت أن القيد الوحيد الذي يسري على الكنيست حول سن قوانين الاساس، التي تتعلق بحالات استثنائية، والتي فيها القانون "يصادر جوهر الهوية اليهودية والديمقراطية للدولة". حسب رأيهم، لا يمكن التسليم بقانون اساس يضر بمبادئ اساسية للديمقراطية مثل "الانتخابات الحرة والمساواة والاعتراف بحقوق الانسان، والفصل بين السلطات، وسلطة قانون وسلطة قضائية مستقلة."

يبدو أن تعديل قانون الاساس: القضاء، الذي أنهى ذريعة المعقولية، يلبي جميع المعايير التي وضعتها استر حيوت من اجل التدخل. هو يشبه كرة الدمدم، وهي رصاصة رأسها الحاد تم قطعه بحيث تضر بالأنسجة وبقدر كبير بالشرايين. هو يقوض فصل السلطات؛ لأنه يسلب المحكمة اداة حيوية لمحاربة الفساد في الحكومة، ويكبل أيدي القضاة ازاء افعال نتنة لرئيس الحكومة والوزراء، كل هدفها توزيع الملذات على المقربين أو تحقيق مصالح غريبة، ويمنح الحكومة التي توجد على ابواب الانتخابات افضلية مفهومة مقابل المعارضة؛ لأنه يمكنها استغلال قوتها لضمان الفوز في صناديق الاقتراع بدون الخوف من المعقولية، ويخلق فعلياً زمرة مقطوعة من اعضاء النخبة لا تسري عليها قيود القانون التي تم وضعها خلال عقود، وهو يخلق وضعاً اجتماعياً وقواعد لعب جديدة. فكلما كنت أقوى فأنت اكثر حصانة. لامس القاضي عوفر غروسكوف لب القضية عندما قال في الجلسة: "ارادت الكنيست استثناء الوزراء والحكومة من رقابة المحكمة وسلطة القانون". ويشارك حيوت مقاربتها المبدئية القاضيان المخضرمان في المحكمة العليا، نائب الرئيسة عوزي فوغلمان والرئيس المرشح اسحق عميت، الذي يعتبر السجاد الاحمر للائتلاف. "الامر الذي يقلقنا جداً هو أنه عندما يكون القاضي متساهلاً فان الحكم يكون مخففاً. أي أنه بدون مراجعة قضائية لا توجد سلطة قانون. السؤال هو كم من بين الـ 15 قاضياً سيقتنعون بأن القانون وبحق يضر بشكل كبير بأسس الديمقراطية الاسرائيلية.

اذا كان القضاة مخلصين لنهجهم فانه ستكون لدينا في هذه التشكيلة اغلبية راسخة ستلقي بتعديل قانون الاساس في سلة مهملات التاريخ. بعضهم، مثل دفنه براك – ايرز وعنات بارون وغروسكوف وخالد كبوب وروت رونين، أطلقوا في الجلسة اشارات حول مواقفهم. "لا يمكن القول بأن هناك واجب معقولية للوزراء والحكومة، ايضا لا توجد مراجعة قضائية لواجب المعقولية"، قالت بارون لممثل المستشار القانوني في الكنيست، اسحق بريت، "هذا يفرغ ذريعة المعقولية من المضمون."

إن تجند ممثل الكنيست من اجل زعران الائتلاف يبرهن على أن الانقلاب النظامي اضعف جهاز الخدمة العامة، ويعمل على تآكل وإضعاف العمود الفقري له، من بينهم المستشارة القانونية في الكنيست، سغيت اوفيك. لم يتأثر القضاة باقتراح بيرت اعطاء القانون تفسيرا مقلصا بدلا من الغائه. وعن بعض الاسئلة الصعبة التي طرحوها لم يكن لديه أي اجابات عليها. لم يزعج هذا رئيس لجنة الدستور، سمحا روتمان، ويُمدح هذا المتعاون على الأداء المتلعثم. لو أن حراس عتبة آخرين كانوا وقفوا في جبهة موحدة للدفاع كدرع واق عن القانون الفضائحي لكانت المحكمة ستجد صعوبة في التدخل فيه. غالي بهراف ميارا، التي كان تعيينها مستشارة قانونية للحكومة القرار الافضل الذي اتخذه جدعون ساعر، منعت التدهور نحو الهاوية. أظهر القضاة، في معظمهم، أول من أمس، اليقظة والنشاط. قام الليبراليون بتحدي ممثلي الحكومة والكنيست. وقام المحافظون بتحدي ممثلي المستشارة القانونية والملتمسين. من قللوا تدخلهم هم دافيد مينتس ويوسف الرون. الاول هو معارض قوي لتدخل المحكمة في قوانين الاساس، والثاني تحول كما يبدو الى أسير في يد الائتلاف منذ اعلن بأنه سيتنافس على منصب رئاسة المحكمة. ايضا غيلا كنفيه – شتاينيتس لم تنبس ببنت شفة. القاضية ياعيل فلنر والقاضي يحيئيل

كيشر ظهر أنهما متذبذبان، يعارضان مضمون التعديل، ويسيران على أطراف الأصابع فيما يتعلق بالتدخل في قوانين الأساس.

محافظان بارزان، القاضي نوع سولبرغ والقاضي اليكس شتاين، حاولا مرة تلو الاخرى فهم اذا كانت نية المشرع هي اعادة ذريعة المعقولية الى مكانتها السابقة في فترة ما قبل اهارون براك أو الغاؤها بالكامل. الاقوال الوقحة التي قالها روتمان، الذي اوضح بأنه من المرجح أن يتم حذف كلمة "معقولية" من قاموس القضاة، يجب أن تقنع القضاة المحافظين والمعتدلين بانهاء هذه الآفة.

ممثل الحكومة، المحامي الخاص ايلان بومباخ، عرض ادعاء غريبا، ونفى أن وثيقة الاستقلال هي المصدر الذي تأخذ منه المحكمة الصلاحيات في الدفاع عن أسس الديمقراطية وكبح الحكومة، ايضا بوساطة الغاء القوانين. في الوقت الذي تحدى فيه بعض القضاة بومباخ هب سولبرغ لمساعدته عندما اقتبس دافيد بن غوريون، الذي أعلن في جلسة للكنيست في العام 1950 بأن المحكمة غير مخولة بالغاء أي قانون في أي حالة، "لم يكن يخطر ببال بن غوريون أنه بقوة اعلان الاستقلال توجد صلاحية لالغاء قوانين"، قال القاضي بانفعال، "نحن لن نعيد كتابة التاريخ."

من يؤيدون الانقلاب يكثرون، مؤخراً، الاقتباس من اقوال رئيس الحكومة الاول في اطار الحملة التي أدارها ضد وضع الدستور. ولكن كان من الطبيعي أن تذكر في جلسة أول من أمس، التي عادت ونقبت في تاريخ الديمقراطية الاسرائيلية القصير. "اعتقدت بحسن نية أن وثيقة الحرية وسلطات الشعب اليهودي أُعطيت له في 14 أيار 1948، عند اقامة الدولة." لم يقتبس سولبرغ أي اقوال أُخرى قالها في حينه رئيس الحكومة، تتساوق مع الغاء ذريعة المعقولية: "فقط في الدولة التي لا يوجد فيها تعسف، سواء للوزراء أو الزعماء أو ممثلي الشعب وموظفي الدولة أو اشخاص أو سياسيين، يتم ضمان حرية الفرد والمجموع، الانسان والشعب. الدولة التي لا يوجد فيها سيادة للقانون لا توجد فيها حرية". لم يؤمن بن غوريون بالتأكيد بأنه سيأتي يوم ويتم فيه في اسرائيل تشكيل حكومة تعمل كمنظمة جريمة. مع ذلك حذر: "أنا غير متفائل من أنه لم يعد هناك أي خطر يهدد الديمقراطية في دولة اسرائيل، وأن اغتيال السيادة الديمقراطية للشعب قد مضى زمنها ولن يعود."

من غير المستبعد أنه في الاسابيع القريبة القادمة التي سيصدر فيها القضاة قرارهم ستبرز انباء عن مناورة لاذعة من ناحية نتنياهو على شكل "تخفيف" احادي الجانب لقانون المعقولية. يمكن أن يكون هذا احدى الصيغ من انتاج رجال قانون تشخص عيونهم وهواة الاستوديوهات. سيجعل هذا "التخفيف" كما يبدو الالتماسات غير ذات صلة، وسيحرم حيوت والقاضية بارون، اللتين ستقدمان استقالتهما في القريب، من مناقشتها. هناك شك في أن رئيس الحكومة معني بتأجيل مؤقت للتشريع، الامر الذي سيرضي الرئيس الاميركي، جو بايدن، ويمهد الطريق امام التطبيع مع السعودية. عندها سيعود الى نقطة الانطلاق، وسيستأنف الجهود للنجاة من المحاكمة وارضاء الشركاء الفاشيين والكهانيين، حيث ستكون امامه تشكيلة مريحة اكثر للمحكمة.

الاشخاص الذين شاركوا في النقاشات التي شارك فيها نتنياهو، مؤخرا، قاموا بوصفه كشخص قلق جدا، متوتر، ويميل الى الانفجار من الغضب. أول من أمس في المقابل، في وقت انعقاد المحكمة العليا عقد رئيس الحكومة الكابنت في محاولة للقول بأن الامور على ما يرام. وعندما قام الوزراء بالاحتجاج على المعاملة "الضعيفة" لسلطات انفاذ القانون مع الاحتجاج ضدهم، فقد مرة اخرى الهدوء.

"عندما أكون في حرب، أقوم بشراء الوقت"، شرح نتنياهو اسلوب عمله للمحققين معه في الملف 2000. "الآن يجب عليّ التفكير. أعرف بأنني ذاهب الى معركة، ولذلك يجب أن اقوم بتخطيط هذه المعركة". هذه المعركة فقط بدأت. "الديمقراطية لا تموت بسبب عدة ضربات قوية"، قال القاضي عميت، أول من أمس. "الديمقراطية تموت بسبب عدة خطوات صغيرة."

* * *

استطلاعات

63في المئة من "الإسرائيليين" يعتقدون أن أوسلو أضرت بالتسوية السياسية

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

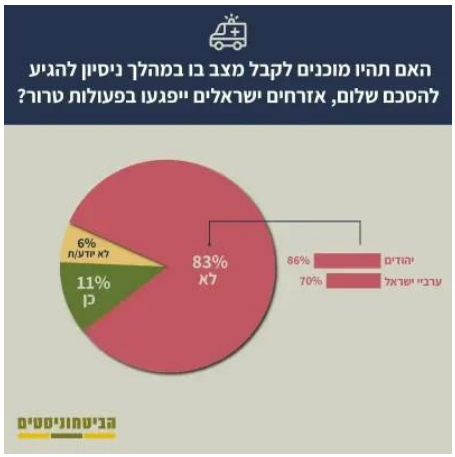

أظهر استطلاع للرأي أن 63في المئة من "الجمهور الإسرائيلي" يعتقدون أن اتفاقات أوسلو أضرت بالقدرة على التوصل إلى تسوية سياسية، ويعبرون عن خوفهم على مصير الكيان، وذاك بحسب الاستطلاع الذي أعدته حركة "الأمنيين" لإحياء الذكرى 30 لأوسلو والذكرى 50 لحرب 37، والذي شارك فيه 1057 "إسرائيليًا" من جميع الفئات السكانية، ونشره موقع "والا" اليوم الخميس. وتضمن الاستطلاع سؤالاً :**ما هو رأيك بالأمن القومي؟**

ادعى أكثر من نصف المستطلعين، حوالي 46في المئة، أنهم يشعرون بالأمان الشخصي في الكيان، بينما شعر 54في المئة من المستطلعين اليهود بالأمان. فيما حظي "جيش العدو الإسرائيلي" بثقة حوالي 67في المئة من المستطلعين، في المقابل تبلغ نسبة ثقة الجمهور بشرطة العدو حوالي 25في المئة. كما تم سؤال المشاركين عن آرائهم بشأن الحوكمة والنظام في مختلف مناطق الكيان، أجاب 65في المئة بأن هناك شعور بالحوكمة والنظام في غربي مدينة القدس، مقارنة بـ26في المئة في مناطق الجليل، و25في المئة بين المستوطنين في الضفة الغربية، و16في المئة في منطقة شرقي مدينة القدس و13في المئة فقط في مناطق النقب.

كيف أثرت اتفاقيات أوسلو على فرص السلام؟

قال 57في المئة من أفراد العينة بأن اتفاقات أوسلو أضرت بأمن الكيان، وادعى 23في المئة فقط من المستطلعين أن اتفاقات أوسلو عززت التوصل إلى اتفاق، وإلى جانب ذلك، قال 19في المئة فقط أن هذه الاتفاقيات أدت إلى الاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط. و**أقل من نصف الإسرائيليين (حوالي 45في المئة) يعتقدون أنه لا توجد فرصة للتوصل إلى تسوية حقيقية مع الفلسطينيين. فقط** 15في المئة من أفراد العينة من "الإسرائيليين" يعتقدون أن هناك فرصة متوسطة أو عالية للتوصل إلى تسوية دائمة، بينما تعتقد نسبة من 13في المئة من اليهود أن هناك اليوم شريكاً على الجانب الفلسطيني لإجراء محادثات السلام.

* * *

استطلاع: "غانتس" ما زال متصدرًا على "نتنياهو" و"لبيد"

تشير نتائج استطلاع للرأي أجرته القناة 13، ونشر مساء الأربعاء، في اليوم التالي لجلسة محكمة العدو العليا حول قانون إلغاء سبب المعقولية والتي استمرت لأكثر من 13 ساعة، بأن حزب "غانتس" لا يزال متصدرا المشهد السياسي في كيان العدو بـ28 مقعدًا. وفيما يلي نتائج استطلاع الرأي:

همحني هممالختي (غانتس) 28 مقعدًا

الليكود (نتنياهو) 25 مقعدًا

يش عتيد (لابيد) 18 مقعدًا

شاس (درعي) 10 مقاعد

يهدوت هتوراة 7 مقاعد

الصهيونية الدينية (سموتريتش) 6 مقاعد

عوتسما يهوديت (بن غفير) 5 مقاعد

إسرائيل بيتنا (ليبرمان) 6 مقاعد

حداش / تعال (الطيبي) 5 مقاعد

راعام (عباس) 6 مقاعد

ميرتس 4 مقاعد

العمل (ميخائيلي) لا يتجاوز نسبة الحسم

بلد (شحادة) لا يتجاوز نسبة الحسم

وتحصل الأحزاب في الائتلاف الحالي على 53 مقعدًا فقط، بينما تحصل أحزاب المعارضة على 56 مقعدًا، والأحزاب العربية الطيبي + عباس 11 مقعدا. كما يعتقد 68في المئة من المستطلعة آراؤهم أنهم يعبرون عن ثقة كبيرة أو معتدلة بمحكمة العدو العليا، بينما أعرب 28في المئة فقط عن عدم ثقتهم بها على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد 50في المئة أن على قضاة المحكمة العليا قبول الطعون المقدمة ضد القانون لإلغاء سبب المعقولية والتدخل فيها، بينما 37في المئة يعتقدون أنه لا ينبغي للقضاة التدخل و13في المئة لا رأي لهم في هذه القضية. وحول عما إذا كانوا يعتقدون أن نتنياهو يريد التوصل إلى تسوية بشأن اجراءاته لإضعاف القضاء، أجاب 47في المئة من المستطلعة آراؤهم أنهم لا يعتقدون ذلك، وأجاب 36في المئة أنهم يثقون بنتنياهو، وأجاب 17في المئة بـ"لا أعرف."

* * *

معاريف : استطلاع: ثلث الأهالي سيشجعون أبناءهم على عدم الخدمة في جيش العدو

بقلم آنا براسكي

قبيل صدور "قانون التجنيد" المحتمل بعد عودة الكنيست من العطلة بعد الأعياد، أجرى معهد أبحاث الأمن القومي في كيان العدو، استطلاعا لفحص مواقف الجمهور حول هذه القضية والعواقب المحتملة لإقرار القانون في شكله الحالي.

يعارض 68في المئة من الذين شملهم الاستطلاع يعارضون "قانون التجنيد" الذي بموجبه سيتم إعفاء اليهود "الحريديم" بشكل شامل من الخدمة الإلزامية، مقارنة بحوالي 25في المئة يؤيدون هذا القانون. وأجاب حوالي 7في المئة بـ"لا أعرف". حوالي الثلث (29في المئة) من أولياء الأمور للأبناء الذين تتراوح أعمارهم بين 16-18 سنة قالوا إنه إذا تم سن "قانون التجنيد"، فإنه سيؤثر على الطريقة التي سيشجعون بها أبناءهم على الخدمة في جيش العدو. ومن بين هؤلاء، حوالي 60في المئة من المشاركين قالوا إنهم في أعقاب القانون سيشجعون أبناءهم على عدم التجنيد في الجيش، وقال 31في المئة أنهم انهم سيشجعون أبناءهم على التجنيد ولكن ليس للخدمة القتالية.

اعتقد 37.5في المئة من أفراد العينة أنه في حال تشريع قانون إعفاء "الحريديم" من التجنيد فإنهم سيؤيدون من يعلن إنهاء الخدمة التطوعية في قوات الاحتياط، إن وجد مثل هؤلاء التأييد أكبر بين أولئك الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا فما فوق،

حيث يبلغ أكثر من 50في المئة، وبين أولئك الذين يعتبرون أنفسهم من اليسار (اليسار واليسار المعتدل)، حيث تبلغ نسبة التأييد حوالي 68في المئة.

67في المئة من المستطلعين يعتقدون أن التضامن الاجتماعي في الكيان سوف يتقوض إذا تم سن القانون، وفي المقابل، يعتقد 5في المئة أنه سيصبح أقوى، حوالي خُمس اليهود "الحريديم" (22في المئة) يعتقدون ذلك، وحوالي 8في المئة منهم فقط يعتقدون أنه سيصبح أقوى، 41في المئة يعتقدون أن الحل الأصح لمسألة تجنيد اليهود "الحريديم" هو الخدمة الإلزامية للجميع في الإطار العسكري أو في أطر الخدمة المدنية القائمة.

أيد 21في المئة الترتيب الذي يتم بموجبه تطبيق الخدمة الإلزامية على كل شخص في الإطار العسكري أو الخدمة المدنية مع خيار دراسات التوراة كـ "خدمة وطنية"، وأيد 16في المئة حل الخدمة الإلزامية للجميع في إطار عسكري أو خدمة مدنية ذات أهمية أمنية، وأيد حوالي 11في المئة إلغاء التجنيد الإجباري والانتقال إلى التجنيد التطوعي بأجر كامل. وأيد 6في المئة فقط الإعفاء الشامل لليهود "الحريديم" من التجنيد في الجيش واستمرار الخدمة الإلزامية للبقية.

تجدر الإشارة إلى أن حوالي 22في المئة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-24 سنة يؤيدون إلغاء التجنيد الإجباري والتحول إلى تجنيد التطوعي بأجر كامل، بين الجمهور الحريدي، هذا هو الحل المفضل (40في المئة)، وهو يتقدم على تأييد قانون التجنيد المزمع الذي اختاره 27.3في المئة فقط من هذا الجمهور.

"عيديت شافران- جيتلمان"، باحثة أولى في برنامج أبحاث "الساحة الإسرائيلية" في معهد دراسات الأمن القومي، و"موران ديتش"، رئيس قسم البيانات في المعهد: يؤكدان أن" **نتائج الاستطلاع تؤكد التخوف من أن "قانون التجنيد" المزمع من المتوقع أن يلحق أضرارا جسيمة بنموذج "جيش الشعب"**، ويقوض مكانة الخدمة في الجيش وروح التجنيد الإلزامي، ومن شأن تمريره أن يزيد من تدهور التضامن الاجتماعي، الذي يواجه تحديات أيضًا هذه الأيام. وليس من قبيل الصدفة أن المعارضة للقانون المزمع تجتاز القطاعات السياسية وتشمل أيضًا غالبية الجمهور الذي يعرف نفسه على أنه يميني أو يميني معتدل."

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: غاضبون من التقارير حول تسليم أسلحة إلى السلطة الفلسطينية، وزراء اليمين المتطرف يهددون نتنياهو

انتقد الوزيران اليمينيان المتطرفان بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الأربعاء بسبب تقارير حول موافقة الحكومة على تسليم شحنة من المركبات المدرعة والأسلحة من الولايات المتحدة إلى السلطة الفلسطينية. وزعم الوزيران أن هذه الخطوة تمت دون علمهما، واتهما نتنياهو بالتخطيط لوضع أسس حكومة بديلة مع زعيم حزب "الوحدة الوطنية" بيني غانتس. وفي أعقاب انتقاداتهم، نفى وزير الدفاع يوآف غالانت ونتنياهو صحة التقارير حول تسليم

الأسلحة. لكن أقر نتنياهو بأنه تم تسليم المركبات. ونقلا عن مصادر فلسطينية مطلعة على المسألة، قالت صحيفة "القدس" الفلسطينية ومقرها القدس يوم الاثنين أن الشحنة تمت بموافقة إسرائيل وبمساعدة الأردن وسيتم استخدامها من قبل عدة فروع قوات أمن السلطة الفلسطينية في محاولة استعادة السيطرة على مناطق الضفة الغربية التي أصبحت بؤراً للنشاط المسلح.

ونقلت إذاعة الجيش التقرير يوم الأربعاء، مما أثار غضب سموتريتش وبن غفير. وجاء في بيان صادر عن مكتب سموتريتش أن وزير المالية "لم يكن على علم بمثل هذه الخطوة وهو يشتعل غضبا."وتقييم المحيطين بسموتريش هو أن تسليم الأسلحة إلى السلطة الفلسطينية وخطوات [التسوية بشأن الإصلاح القضائي] في مقر إقامة الرئيس كانت بمثابة دفعة لبيني غانتس لتشكيل حكومة يسارية معه تسعى إلى إحياء اتفاق أوسلو"، جاء في البيان، مضيفا أن سموتريتش دعا إلى اجتماع طارئ لحزبه.

وكان وزير الأمن القومي إيتمار بن جفير أكثر صراحة.السيد رئيس الوزراء، إذا لم تقل بصوتك أن التقارير حول تسليم الأسلحة إلى إرهابيي السلطة الفلسطينية كاذبة، فستكون هناك عواقب. إذا كانت نيتك هي محاولة تشكيل حكومة أوسلو 2، فيرجى إبلاغ وزرائك والجمهور حتى نتمكن من التصرف وفقًا لذلك." وكان بن غفير قد حدد موعدا لعقد اجتماع لحزب "عوتسما يهوديت" يوم الأربعاء لمناقشة غضبه من نتنياهو، الذي أعاق جهوده لإساءة ظروف الأسرى الأمنيين الفلسطينيين.

وفي حين لم يعلق نتنياهو على الفور على القضية، نفى غالانت أنه تم تسليم أسلحة إلى السلطة الفلسطينية. وجاء في بيان للوزارة "خلافا لمختلف التقارير الكاذبة، لم يتم تسليم أسلحة أو أسلحة فتاكة إلى السلطة الفلسطينية منذ تولي وزير الدفاع غالانت منصبه. أي محاولة لتصوير الأمور بشكل مختلف هي كذبة." كما نفا منسق أنشطة الحكومة في الأراضي (كوغات)، وهي هيئة وزارة الدفاع المسؤولة عن الشؤون المدنية الفلسطينية، التقارير".لا توجد حقيقة للتقارير المختلفة حول هذه القضية. نوضح أنه لم يتم تسليم أي أسلحة إلى السلطة الفلسطينية في العام الماضي."

وفي وقت لاحق، أصدر نتنياهو بدوره نفيا للتقارير، لكنه أقر بتسليم المركبات المدرعة. وقال نتنياهو: "ليس هناك حدود للأخبار الكاذبة، لذا هذه هي الحقائق. منذ تشكيل هذه الحكومة لم نسلم سلاحا واحدا للسلطة الفلسطينية." وأضاف إن الحكومة امتثلت فقط للقرار الذي اتخذته الحكومة السابقة في يناير 2022، عندما كان غانتس وزيرا للدفاع، بالسماح بتسليم عدة مركبات مدرعة إلى السلطة الفلسطينية لتحل محل المركبات القديمة. هذا ما فعلناه، لا ناقلات جنود مدرعة، ولا دبابات، ولا كلاتشينكوف، لا شيء. في بعض الأحيان، حتى الأخبار الكاذبة لا تكون محصنة، ومن الجيد أن نكشف الأكاذيب."

وذكرت صحيفة "هآرتس" أنه تم إرسال حوالي 10 مركبات إلى السلطة الفلسطينية. وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية البيان التالي بعد تقرير يوم الاثنين: "عامة، نحن لا نعلق على عمليات نقل محددة. ومع ذلك، يمكننا القول أن المساعدة الأمنية الأمريكية للسلطة الفلسطينية لا تشمل توفير الأسلحة أو الذخيرة لقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية." وتابع البيان "نكرر التزامنا المستمر بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، بالتنسيق مع حكومة إسرائيل، لتحسين الوضع الأمني في الضفة

الغربية. ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تصعيد العنف في الضفة الغربية خلال العام الماضي ونكرر موقفنا بأن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء يستحقون قدر متساو من الحرية والازدهار والأمن." وتابعت الوزارة "نواصل حث إسرائيل وقوات الأمن الفلسطينية على العمل معًا لتحسين الوضع في الضفة الغربية."

وفي حين تنتقد العناصر اليمينية المتشددة في الحكومة منذ فترة طويلة نقل الأسلحة إلى السلطة الفلسطينية، فيتبنى نتنياهو والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية نهجا مختلفا، وينظرون إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وقواته الأمنية كحليف مهم في مكافحة النشاط المسلح في الضفة الغربية. لكن بينما تواجه السلطة الفلسطينية أزمة شرعية بسبب فشلها في إقامة دولة فلسطينية أو حتى إجراء انتخابات، تضاءلت شعبيتها بشكل كبير، لا سيما في شمال الضفة الغربية حيث حمل المنافسون السلاح وتحدوا سلطتها. وقامت الجماعات المسلحة في جنين ونابلس بتنفيذ هجمات إطلاق نار متكررة. وتقول إسرائيل إن ضعف السلطة الفلسطينية لم يترك لها أي خيار سوى إرسال جنودها إلى هذه المدن في شمال الضفة الغربية لاعتقال المسؤولين عن الهجمات ومصادرة الكميات المتزايدة من الأسلحة التي يتم تخزينها هناك. وتقول السلطة الفلسطينية إن مثل هذه المداهمات تعيق شرعيتها بشكل أكبر، وتصر على أن تسمح لها إسرائيل بالتعامل مع المشكلة بنفسها. وبعد عملية شنها الجيش الإسرائيلي واستمرت يومين في جنين في يوليو، بدا أن إسرائيل توافق، وقلصت وتيرة مداهماتها من أجل منح السلطة الفلسطينية مساحة للعمل.

* * *

قلق إسرائيلي إزاء إلغاء عواصم عربية احتفالات ذكرى التطبيع مع الاحتلال

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

رصدت الأوساط الإسرائيلية أنه بعد مرور ثلاث سنوات على توقيع اتفاقيات التطبيع، عدم وجود رغبة لدى أي من الشركاء المطبعين للاحتفال بهذه المناسبة، وقد تم تأجيل أو إلغاء ندوات، فيما تحافظ الدول الشريكة على مستوى منخفض من الاهتمام، وتنظر بقلق لما يحدث في إسرائيل، مع العلم أن ما يقلقهم ليس الانقلاب الداخلي، بل التطرف في الحكومة وعنصرية الوزراء تجاه الفلسطينيين.

تال شنايدر مراسلة موقع" زمن إسرائيل "ذكرت أنه "بينما تبذل حكومة الاحتلال جهودا كبيرة، وبإلحاح من إدارة الرئيس جو بايدن، لتوسيع دوائر اتفاقيات التطبيع، فإن دولها القائمة :الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب، أبطأت، بل هدّأت تنظيم مزيد من الفعاليات بمناسبة مرور ثلاث سنوات على توقيع الاتفاقيات في البيت الأبيض في 15 أيلول /سبتمبر 2020."

وأضافت في تقريرها أنه "قبل أيام قليلة، احتفلت منظمة Strat Up Nation Central الإسرائيلية بهذه المناسبة في مؤتمر متواضع في مكاتبها بالقدس المحتلة وتل أبيب، بحضور سفير البحرين خالد الجلاهمة، والقائم بأعمال السفيرة الأمريكية ستيفاني هاليت، والرئيس التنفيذي للمنظمة آفي حسون، ورواد الأعمال الشباب." وذكرت أن "الاحتفال ذاته أقيم في 2022 إحياء لمرور عامين على توقيع الاتفاقيات بأبهة وروعة كبيرة في هرتسليا، بحضور وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان خصيصا من أبو ظبي، وتحدث رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ، وحضر الاحتفال جميع أقطاب الحكومة بنفسها."

وأوضحت شنايدر أنها "استفسرت من ممثلي سفارة الإمارات في تل أبيب حول ما هو مخطط له بمناسبة مرور ثلاث سنوات

على الاتفاقيات، لكنهم أبلغوها أنه لا توجد هذا العام احتفالات، ولا حدث مماثل لما حصل العام الماضي، ما يعني أن الأمور لا تسير على نحو عادي، ويكشف أن عدم قدرة الإماراتيين والبحرينيين والمغاربة على التخطيط المسبق لإحياء اتفاقات التطبيع جعل الأمور صعبة بالنسبة لهم، وقد كان يفترض أن يصل رئيس البرلمان المغربي لإسرائيل، لكنه لم يأتِ." وأضافت أنه "بعيدا عن هذه الزيارة المؤجلة، تجد إسرائيل صعوبة كبيرة بتجاوز الأحداث الدائرة فيها، وتكاد لا تجد وقتا لتنفيذ الكثير من الوعود الكبيرة لاتفاقيات التطبيع، فمنذ أكثر من نصف عام يدور الحديث عن منتدى النقب الذي سينعقد تحت اسم جديد في إحدى الدول الصحراوية، بمشاركة الإمارات والبحرين وإسرائيل، وقد رافقت الولايات المتحدة عن كثب إنشاءه." وأشارت إلى أنه "وصل وزراء خارجية جميع هذه الدول إلى الاجتماع الأول للمنتدى في النقب، وتأملت إسرائيل أن يكون الأردن جزءا منها، لكن الحكومة الـ37 الحالية غير قادرة على تعزيز وجود المنتدى، وبالتأكيد دون إضافة الأردن، بسبب المواقف المتطرفة لوزرائها." وأوضحت أن "حكومة يهدد وزراؤها بمحو قرية فلسطينية في الضفة الغربية، والحديث للعالم بأن حق الحركة والحياة للمستوطنين أهم من حق الفلسطينيين، وفي كل لحظة تتاح لهم يصبّون الوقود على النار، وفي المنامة وأبو ظبي والرباط، وحتى في الرياض، يقرأون هذه التقارير، ويفركون أعينهم، ويسألون أنفسهم: ماذا يفترض بهم أن يفعلوا بالفوضى اليومية التي تعيشها الحكومة الإسرائيلية؟."

وتابعت: "صحيح أنهم يعرفون نتنياهو كرئيس وزراء قوي وحازم، ويتمتع بفهم استراتيجي، لكنه في الوقت ذاته يمر بفترة حرجة بشكل رئيسي، عندما يطعنه مهرجون مثل إيتمار بن غفير وبيتسلئيل سموتريش في أنفه." وبيّنت أنه "تم إلغاء وتأجيل ندوات شارك فيها العديد من المشاركين الإسرائيليين من الدول المطبّعة في مارس، منها ندوة للإعلاميين برعاية السفارة الأمريكية في إسرائيل بحضور إعلاميين من دول اتفاقيات التطبيع، ودول إقليمية أخرى، ورغم أن الأمريكيين زعموا أن المؤتمر لم يُلغ، بل تم تأجيله فقط إلى تموز /يوليو، لكننا اليوم في أيلول /سبتمبر، ولم يتم عقده أيضا، وسط مزاعم أن يعقد في البحرين في نوفمبر، والنتيجة حتى اليوم أن المؤتمر فشل بالحصول على الموافقة النهائية من البحرينيين لعقده لديهم." وختمت بالقول إنه "بجانب كل هذه التأجيلات للفعاليات المنعقدة لإحياء اتفاقيات التطبيع مع الدول العربية، فقد كان من المفترض أن يعقد في أبو ظبي خلال الأسابيع الأخيرة مؤتمر آخر بتنظيم من معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، خططت له السفارة الأمريكية في الإمارات، بمشاركة العديدين، ولكن تم تأجيله أيضا، ولعله لن يتم عقده على الإطلاق." الخلاصة الإسرائيلية من معظم هذه الفعاليات المؤجلة والملغاة، أن المضيفين "المطبّعين" العرب لا يرسلون أجوبة سلبية مطلقة الموجهة لممثلي الاحتلال، بل يحرصون على الصياغة الدبلوماسية، لكنهم في الوقت نفسه يدرسون بقلق ما يحدث في دولة الاحتلال، وغير قادرين على فهم أين تتجه، وكيفية الاستمرار وإدارة العلاقات معها على الجانب السياسي، ما يضع علامات استفهام كبيرة حول مستقبل التطبيع.

* * *